المنتدى الفكريّ والتَّطويري الثاني
لمجموعة التَّفكير الإستراتيجيِّ

وذلك بالتعاون مع مجموعة التفكير الإستراتيجي ومؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA) التركية

14 مايو 2016م - إسطنبول

تحت عنوان:

مستقبل المنطقة بمنظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الإستراتيجي

حصاد 2016 م

الفهرس

م	الموضوع	المشاركون	الصفحة
1	الكلمات الافتتاحية	أ. محمد سالم الراشد د. برهان الدين ضوران	9 12
2	طبيعة العلاقة بين صناع السياسة وصناع الفكر	أ. جمال أحمد الشهاب	16
3	التحديات أمام مركز التفكير لدعم القرار	د. سعد الدين العثماني	20
4	نماذج وتطبيقات (النموذج السياسي التركي)	د. شرف مالتوج	24
5	نماذج مراكز التفكير والأبحاث في العالم العربي	د. فهد العرابي الحارثي	28
6	علاقة مراكز الأبحاث والتفكير بصانع القرار (التجربة التونسية)	د. رضا السعيدي	32
7	تحديات ورؤى في بناء مراكز البحث	د. عبدالحليم زيدان	57
8	الدور المطلوب والوظيفية لمراكز التفكير والأبحاث	أ. حسن بصري	63
9	تكوين الأجندة البحثية لمراكز التفكير	د. خيري عمر	67
10	دور المفكرين في بناء مراكز البحث ودعم القرار	د. بيرول أكجون	71
11	التوصيات والبيان الختامي والمشاركون		79

الكلمات الافتتاحية

أ. محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

الإخوة الكرام.. السلام عليكم..

يسعدني في هذا الصباح الجميل أن أوجز لكم نشاطنا في هذا اليوم؛ حيث إن هذا الملتقى الفكري الثاني هو نتاج ثمرة الملتقى الفكري الأول الذي ضم الكثير من المفكرين والسياسيين في المنطقة. وهم أيضاً أحد أنشطة مجموعة التفكير الإستراتيجي والتي أسست في أبريل عام ٢٠١٤م وكان هدفها خلق وعي جماعي لما يحدث في المنطقة خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من الحروب والنزاعات والتدخلات الخارجية والتحولات في الأفكار والديموجرافيا الخاصة بالمنطقة، كما أننا نعيش في حالة مرتبكة حيث تشهد المنطقة ضغطاً دولياً وصراعاً إقليمياً قوياً؛ مما يؤثر بدوره على صانع القرار بشكل كبير جداً، كما يؤثر ذلك أيضاً على القوى الفاعلة ذات الخبرة السياسية في كيفية تعاملها مع مثل هذه الأحداث خاصة مع التغيرات السياسية الهائلة والتحولات والتداخلات في المحور الواحد، حتى نجد التداخل في المحور داخل المنطقة مما يترتب عليه اشتباك كبير جداً في عملية فرز الأحداث وفي عملية تصنيف القوى، وكذلك نجد هذا الاشتباك عند محاولة معالجة هذه القضايا.

إن ضرورة الوعي بالمتغيرات والإستراتيجيات في المنطقة من أهم الأسباب التي جعلت مراكز التفكير تجتمع في محاولة لخلق عقل جماعي يستطيع أن يساهم بشكل ما

في معالجة هذه الأحداث. وأن وجود نخبة من الحاضرين في هذا المنتدى من مفكرين وباحثين سيكون بمثابة تلاقح بين الأفكار من أجل معالجة قضايا المنطقة. كما أننا في هذا اليوم سنكون بصدد معالجة قضية حيوية جداً وهي قضية الفجوة ما بين صانع القرار السياسي في المنطقة وما بين المفكر أو راسم الإستراتيجية والمخطط وراسم السياسات.

وأضاف أنه من خلال هذا المنتدى سنجد أن هناك تلامساً بسيطاً بين الطرفين أو فجوة بل هناك صانع القرار السياسي وبين بيوت الخبرة ومراكز الاستشارات والمفكرين في هذه المنطقة، ولا يخفى عن أي مراقب أن هناك جزءاً من نقص الوعي في التكوينات التي تشكل القرار السياسي والتنسيق مع أصحاب مراكز التفكير وخبراء الاستشارات، وكذلك هناك اختلالاً في طبيعة المعلومات المتدفقة لصحاب القرار السياسي، وإذا أضفنا أن صانع القرار السياسي لا يتوافر لديه هامش كافٍ من التحرر في إطار معادلات السياسة الدولية والإقليمية؛ وبالتالي يعتقد صاحب الخبرة الاستشارية أن صاحب القرار السياسي يفتقد الموضوعية لاتخاذ القرار، إذ إن صاحب القرار السياسي اليوم يعيش ضغطاً هائلاً من متطلبات السياسة الدولية وطبيعة معادلة السياسة الدولية والإقليمية حتى يظن البعض أن أصحاب القرار السياسي أحياناً قد يكونوا بعيدين عن المصالح الوطنية والعكس صحيح، فصاحب القرار السياسي يعتقد أن بيوت الخبرة لا تتدفق فيها المعلومات بواقعية وتتعشش فيها النظرة الأكاديمية والفلسفية أكثر مما تكون هي أقرب للواقعية.

وفي هذا اللقاء سنحاول بما نستطيع أن ندرس هذه الفجوة بين الطرفين، ونبحث أسبابها الموضوعية ومشكلاتها الفكرية وطبيعة العلاقة فيها بين صاحب القرار السياسي وصانع الفكرة وصانع الإستراتيجية، وأن مثل هذا الجهد الذي تساهم به مجموعة التفكير الإستراتيجي وكذلك مؤسسة SETA سيكون جهداً إضافياً للحالة السياسية والفكرية في داخل المنطقة، وسوف يكون أمراً مفيداً لجميع الحضور.

كما أنه سيتم بحث الكثير من الأفكار المهمة التي تساعد صانع القرار السياسي

وأيضاً صاحب الفكر الإستراتيجي على إيجاد منظومة علاقات فكرية يمكن من خلالها أن تؤثر في القرار ومساراته، وفي سنة الرسول صلى الله عليه وسلم: أنه ورد أنه قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى...» الحديث، وهذا دلالة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يراجع قراراته، وأن مراجعة القرارات هي مسألة مهمة جداً اليوم في قيادة الأمة، خاصة وما تشهده الأمة من حالة اضطراب وما تشهده المنطقة من حالة تدافع، والقرارات دائماً تكون حساسة متشابكة مع المصالح الدولية؛ وبالتالي لا بد أن يكون هناك قدرة على فرز هذه القرارات الصائبة التي تستطيع من خلالها الدول الإقليمية أن تحافظ على مصالحها الدولية ومصالح شعوبها.

وأخيراً؛ فإنه يسعدنا التعاون مع مركز قدير وهو مركز (SETA) في هذا النشاط المشترك بما يحقق الاستفادة من الخبرات والعقل الجماعي بما ينتج لدينا من مقترحات وتوصيات مهمة في هذا اليوم.. وأسأل الله لكم التوفيق والسداد.

كلمة السيد الدكتور برهان الدين ضوران

مدير مركز (SETA) - إسطنبول

أرحب بجميع ممثلين معاهد التفكير والمتحدثين والضيوف الكرام أهلا بكم في الملتقى الفكري الثاني الذي تنظمه مجموعة التفكير الإستراتيجي بالتعاون مع مركز SETA، في البداية أود أن أوضح أننا في بداية هذا العام قمنا بتنظيم منتدى أول بالتعاون مع مجموعة التفكير، وكان بشأن توتر العلاقات الإيرانية السعودية وخلال ذلك المنتدى تم طرح أفكار قيمة ومهمة واليوم سيتم عقد المنتدى الثاني وفي الحقيقة هذا المنتدى سيناقش مسألة مهمة فهو منتدى سيتم التحدث فيه عن مسألة نعاني منها جميعاً واشياء كثيرة ينبغي على الدول القيام بها فيما يتعلق بالتخطيط لمستقبلها، وكما نعرف أن مؤسسات التفكير تقوم بالتحليل ويقترحون سياسات عامة وينتجون تفكيراً يتعلق بتحول وتطور مستقبل دولهم والدول المحيطة بهم في المنطقة، وفي داخل الجغرافيا التي نعيش فيها نحن في موقع وفترة تحتم علينا تطوير هذا النوع من التحليلات والسياسات المقترحة والاستشراف المستقبلي، وبالتأكيد عمل مؤسسات التفكير ليس بالعمل السهل حيث إن مؤسسات التفكير تتأثر وفقاً لموقع دولها الجغرافي، وسواء رغبت أم لا فتبقى مضطرة لإعطاء نوع من الأهمية للوطنية والتفاهم القومي، وتواجه مجموعة من المشكلات نتيجة الوضع السياسي داخل الدولة ومستوى الديمقراطية، وعلى رأس هذه المشكلات تأتي مسألة الاستقلال يعني إلى أي حد تستطيع مؤسسات التفكير أن تكون مستقلة؟ وإلى أي مدى تستطيع أن تكون محايدة؟ وبخصوص هذا الشأن عندما ننظر إلى الأمثلة العالمية يعني عندما ننظر إلى المثال الأمريكي أو الأوروبي فبالطبع نرى أنها مؤسسات ليست محايدة، وهنا القضية الأكثر أهمية بالنسبة لمؤسسات التفكير وهي ترك أذهانهم مستقلة وتقييم العديد من الخيارات السياسية في نفس اللحظة والإشارة إلى جميع الجوانب المضطربة والنظرة المستقبلية لنتائجها من خلال عمل سيناريو، وفي

رأيي هذه هي الطريقة الأكثر دقة يعني أن تحليل الواقع وعدم البعد عنه فيما يخص أي مسألة حاسمة هو أمر ضروري من أجل صانعي القرار ومتخذي القرار والذين يقومون بعمل السيناريو، ونحن نؤمن كثيراً بمدى أهمية مؤسسات التفكير في تركيا، وكذلك فيما يتعلق بدول الجوار والدول الصديقة لتركيا؛ حيث إن القضية المشار إليها تتعلق بقطاع متطور وحديث وهو مجال مؤسسات البحث؛ يعني أنه بعد الحرب العالمية الأولى حيث إننا رأينا أول أمثلة للمؤسسات الفكرية الأمريكية والبريطانية، والتوسع في هذا القطاع سيأخذ وقتاً أكثر قليلاً، ونحن نعرف أن أمريكا تمتلك أكثر المؤسسات الفكرية على مستوى العالم وبصفة عامة هذا قطاع جديد وهو أيضاً جديد بالنسبة لنا، وبالتأكيد سيكون هناك العديد من الاضطرابات في هذا الشأن، ولكن الذي يجب عمله من خلال المنتديات هو تكثيف الجهود فيما يتعلق بهذا الأمر، ومناقشة الأفكار حول هذه المشكلات التي علينا مواجهاتها، وفيما يتعلق بمنتدى اليوم أنا أرى أنه سيكون منتدى مثمراً جداً من ناحية مستقبل منطقتنا، وكذلك مشاركة التجربة، وعندما نتحدث عن مستقبل منطقتنا فمن المعروف أن الأزمة السورية وصلت إلى مرحلة فوضوية ويصعب حلها، ويتم التحدث الآن عن تغيير حدود الشرق الأوسط؛ ولهذا الأمر اسم وهو نهاية المائة عام لاتفاقية «سايكس بيكو»، وبالتأكيد أن الخرائط التي رسمتها هذه الاتفاقية لم تتحقق، ولكن الذهنية الإنجليزية والفرنسية وبعد ذلك الاتفاقات السرية تحققت عملياتها على الدولة العثمانية والشرق الأوسط، وعن طريق هذا استطاعوا أن يشكلوا هذه الجغرافيا الحالية.

المنتدى الفكريِّ والتَّطويري الثاني لمجموعة التَّفكير الإستراتيجيِّ

١٤ مايو ٢٠١٦م/ إسطنبول

تحت عنوان:

مستقبل المنطقة بمنظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الإستراتيجي

وذلك بالتعاون مع مجموعة التفكير الإستراتيجي

ومؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA) التركية

تحديات العلاقات الفكرية بين الساسة وصناع الفكر

رئيس الجلسة:

إسماعيل شاغلار

المحاضرون:

د. جمال الشهاب

د. سعد الدين العثماني

د. شرف مالكوج

أ. رضا السعيدي

د. فهد الحارثي

د. محمد حسين أبو صالح

طبيعة العلاقة بين صناع السياسة وصناع الفكر

الأستاذ: د. جمال احمد الشهاب

الوزير الأسبق لوزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - دولة الكويت

في البداية توجه وزير العدل الكويتي السابق بالشكر إلى المنظمين وهم مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز (SETA) على هذا الجهد المميز، إن موضوع اليوم حول العلاقة بين المستشارين وأصحاب القرار هو موضوع شائك، وفي نفس الوقت سنتناول فيه بعض المعلومات والآراء، وأيضاً هو موضوع مهم وخطير، ويتطلب في البداية أن نحدد من هم المستشارون؟ ومن هم أصحاب القرار؟

أولاً المستشارون: فإن هناك مفكراً إستراتيجياً يطلق عليه مستشار، وهناك إستراتيجياً وهو أقل من المفكر الإستراتيجي، وهناك مخططاً إستراتيجياً ينقل الفكر الإستراتيجي إلى خطة، وهناك مخططاً تنفيذياً، وهناك تنفيذياً، ومن كل هؤلاء يمكن أن يكون أحدهم مستشاراً، فالمستشار على درجات وفي مجالات، هذا المستشار الذي سنتكلم عنه.

ثانياً أصحاب القرار: أصحاب القرار مختلفون أيضاً، فهناك زعيم صاحب قرار، وهناك قائد صاحب قرار، وهناك منفذ صاحب قرار، وكل هؤلاء لهم تفكير وطريقة في التعامل معها، ومن المهم جداً أن يكون هذا واضحاً في أذهاننا حين نتكلم عن صاحب القرار والمستشار، هناك عادة انطباع معين لدى صاحب القرار عن المستشارين، وقد يكون هذا هو دورنا كأصحاب قرار سابقين أن ننقل لكم ما هو شعورنا وما هو تصورنا عن المستشار، أكيد أن بعضاً مما سأقوله مدرك لديكم، وإنما فقط خذوا من كلامي على أنه شاهد لكم أو عليكم، وينبغي في الأخير أن نصل إلى علاقة ناجحة بين المستشارين وأصحاب القرار، وبالطبع هذا هو الهدف النهائي الذي نسعى إليه، فصاحب القرار في

الغالب ينظر إلى المستشار بأنه شخص مثالي وينحو نحو المثالية، ومهما كان هو في مجال معين كمستشار وبالتالي ليست كل الصورة مدركة لديه، ومع الأسف إذا كان هناك أكثر من مستشار فغالباً ما يتصارعون صراع النظراء، مستشارون يختلفون في القرار ومع الأسف قد يسيؤون حتى الاختلاف في القرار.

ويدعي بعضهم العلم أكثر من بعض بل يدعي كثير من المستشارين أنهم يفهمون أفضل من صاحب القرار، وهذا ما هو متشكل من انطباع عن صاحب القرار للمستشارين. صاحب القرار ينظر للمستشار على أنه يده في الماء بينما صاحب القرار يده في النار؛ وبالتالي ما مدى استشعاره لخطورة القرار فيها شك عند صاحب القرار. المستشار في الغالب يحمي نفسه عند الخطأ ويمني نفسه أحياناً ليته يكون صاحب قرار أو يدعي بأنه هو صاحب القرار الخفي؛ وبالتالي فمسألة الشخصانية موجودة عنده وهذه هي وجهة نظر صاحب القرار للمستشار. بعض المستشارين يعيش حالة تهميش أو حالة صراع مع الآخر، ومع هذا يقنع نفسه بالاستمرار لأنه يقبل بإنجاز بسيط، فإنه في النهاية يكيف نفسه مع صاحب القرار ولا يكيف صاحب القرار لما ينبغي، وهكذا نسبة الشك لدى صاحب القرار تكون متواجدة وهو يتعامل مع المستشار، وطبعاً الواقع يكذب ذلك أو يصدقه، لكن صاحب القرار حين ينظر ويتفاعل ويتعامل مع مستشاريه يكون لديه هذا الشك، وهذا شيء مهم جداً لديكم أن تدركوه إذا كنتم مستشارين، وهذا هو الواقع. أما رؤية المستشار ونظرته لصاحب القرار، فأريد أن أوضح في البداية أن صاحب القرار يمكن أن يكون لديه صفتان؛ أولهما صفة أنه صاحب قرار فيما يملك من سلطة، وصفة أنه مستشار لما هو أعلى منه في السلطة. وأنه من خلال تجربتي الشخصية كنت أحمل هاتين الصفتين.

نظرة المستشار لصاحب القرار:

يرى بعض المستشارين أن بعض أصحاب القرار منهم من يكون فرعون زمانه ويرى ما لا يراه المستشارون، فمهما أسديت له من رأي يخبرك كمستشار بأنك لا تعلم، ويرى أن دائرة تحركه أوسع ومصادره أكبر وهذه حقيقة لأن تواصله مع شبكة من المعلومات

وشبكة من الواقع أكبر بكثير من حجم المستشار حين يتعامل معها، وكذلك يرى أن مخاطرته أكبر وأن صاحب القرار في نفسه يرى أنه أكثر تجرداً من المستشار، وأنه هو الذي يتحمل الفشل فمن حقه أن ينتعش بالنجاح، ولكن كثيراً من النجاحات هي من أصحاب الفكر والمستشارين بعكس ما يظهر على الملأ، فهو صاحب القرار وهو الذي يبرر لنفسه؛ «كوني أنا أتحمل الفشل فلي الحق أن أنتعش بالنجاح»، والذي يهم كل صاحب القرار هو الغير والشارع والخصوم والمنافسين، بينما المستشار يهمه الحقيقة التي يعالجها في الملف، صاحب القرار في الغالب يفكر في كيف ينجو من المشكلة المواجهة، فهو في الغالب يكون قراره محلياً آنياً، وهكذا الضغط عليه محلي آني، حتى لو كان هو إستراتيجي؛ لأنه حتى تقديره إن لم ينجُ الآن فلا مستقبل؛ وبالتالي فهو يركز دائماً على موضوع القرار الحالي. صاحب القرار يفضل الاستمرار على المجازفة والمغامرة. صاحب القرار تحكمه توازنات يرضى بالإنجاز المقبول طالما يساهم هذا الإنجاز في أجندته التي وضعها. صاحب القرار يطلع للأعلى فهو موجود في بنيان هيكلي، فكثير ما يرى ما الذي يوصله إلى الأعلى، وما الذي يبعده عن الأعلى، فهو إلى حد ما يفكر هذا التفكير، فحركته مكشوفة ومراقبة من الصحافة ومن غيرها. وبالأخير فصاحب القرار هناك من هو أعلى منه، فدائماً السيد الأكبر هو المهم، وهذه تقريباً محاولة تشخيص بين الطرفين.

والآن لنحلل أسباب الانفصال بين الطرفين صاحب القرار والمفكر أو المستشار.. فمن هذه الأسباب:

١. من جانب صاحب القرار ونظرته للمستشار أن هناك عدم إدراك شامل لدى المستشار.
٢. عدم استشعار المخاطر.
٣. عدم الأمانة المهنية عند بعض المستشارين.
٤. أن هناك تربحاً لدى بعض المستشارين من موقعه الذي هو فيه.
٥. أن هناك خطأ في العرض قد يفشل في الإقناع وطريقة العرض قد يستفذ بدل

من أن يعين؛ ولذلك هناك كثير من الأمور ينبغي مراعاتها عند التعامل مع صاحب القرار.

٦. بعض المستشارين يكون لديه ولاءات مختلفة.

٧. هناك بعض المستشارين لا يقوم بمهنية عالية، فيعد إعداداً ضعيفاً، فلا يشعر صاحب القرار أن ما تم تقديمه وإعداده صحيح وليس هناك جدية.

٨. ومن جانب المستشار عن صاحب القرار الذي يجعل المستشار لا يتفاعل فهو يعتقد أن صاحب القرار لا يدرك أهمية الاستشارة، وأن تفكيره بسيط، وأنه لا يملك إرادة القرار ومتردد وحساباته شخصية انتخابية مرات، وقد يكون فاسداً إدارياً؛ ولذلك لا يريد المستشار أن يكون ضمن فريق هكذا عند صاحب القرار.

ما معالم وملامح العلاقة الناجحة بين الطرفين؟

أولاً: إذا أردنا علاقة ناجحة بين الطرفين هناك حاجة فعلية للاستشارة؛ لأنه في بعض البلاد تكون المكاتب الاستشارية للولاءات أكثر ما هي للكفاءات، ثم أن تكون الحاجة الاستشارية مدركة وما هي وفي أي مجال وفي أي موضوع ثم تحدد المواصفات المطلوبة للإفادة لأنه ليس كل مستشار يصلح في كل الشؤون.

ثانياً: يجب أن يكون صاحب القرار شفافاً وواضحاً مع المستشار، خاصة في المعلومات والتفكير مع المستشار، ثم لا بد أن يكون هناك اشتراك في الرؤية وإن لم يتوافر هذا الاشتراك لن يكون هناك قبول للاستشارة. ثم يأتي تحديد أدوار الفريق الاستشاري والفريق التنفيذي حتى لا يتداخلا معاً، ولا يأخذ كل واحد مجال الآخر، ومن أفضل الأمور حين الانتهاء بتوصية معينة من قبل الجهة الاستشارية أن يوضع للإرشاد كيف على صاحب القرار أن يطبقها، حيث إن هناك كثيراً من المؤسسات الدولية تعطي توصيات وتسبب إشكالاً في الواقع حين تعتقد أنها انتهت من هذا الأمر. والمهم أن يطلب صاحب القرار من الاستشاري كيف سيطبق هذا وما هي أدوات القياس والتطبيق.

التحديات أمام مراكز التفكير لدعم القرار

د. سعد الدين العثماني
وزير خارجية المغرب الأسبق

أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجموعة التفكير الإستراتيجي على إتاحة الفرصة للحديث في هذا الموضوع وأيضاً لمركز (SETA) وجميع الحاضرين لهذه الندوة.

إن العلاقة بين مراكز التفكير أو الاستشاريين والذين يتخذون القرار في دولنا لا تزال محدودة وضعيفة، محدودة كماً وضعيفة نوعاً، وكما ذكر دكتور الشهاب من قبل أن المسؤول في مستوى معين قد يكون أيضاً مستشاراً لمن هو أعلى منه، فلذلك وبوصفي كوزير خارجية سابق، وعندما كنت وزير خارجية كنت أيضاً مستشاراً، وكان لديَّ عنده حدود معينة لاتخاذ القرار، ولكن كان القرار الذي يتجاوزني كنت فيه مستشاراً، يعني أهيئ رؤية وأهيئ فكرة، وأطرح سيناريوهات للحل، وأقترح الحل الأفضل في رأيي إلى من عنده مسؤولية اتخاذ القرار.

لذا فإنه عندنا وزير وعندنا رئيس وزراء وعندنا بالنسبة للمغرب جلالة الملك، وهناك الوزير يمكن أن يتخذ القرار في مستوى، وهناك رئيس الوزراء يتخذ القرار في مستوى آخر، وهناك الملك يتخذ القرار وخصوصاً القرار الإستراتيجي فيما يخص السياسة الخارجية. فعادة الاستشارة ومراكز التفكير سواء كانت مراكز التفكير مستقلة أو مستشارين داخل دوائر الإدارة وداخل مراكز القرار يتكلفون عادة بثلاثة أو أربعة مستويات من المهام كالأتية:

المهمة الأولى:

وهي مهمة ذات أهمية عالية وهي تقويم السياسات نفسها والقرارات السابقة ولا

يمكن أن نقوم باتخاذ قرار جديد إلا بتقويم أو تقييم القرارات السابقة، وعلى قدر دقة الدراسات المعدة في تقييم القرارات السابقة وتأثيراتها يمكن أن تكون البدائل المطروحة والسيناريوهات المقترحة يمكن أن تكون ذات فائدة وذات نجاح، وهذا هو الدور الأول.

الدور الثاني:

هو طرح أفكار جديدة وآراء جديدة غير رائجة؛ لأن الرائج رائج ومعروف، ولكن لا بد من البحث عن بدائل آراء جديدة قد نسميها أحياناً إبداعية - وقليلاً ما يكون هذا الإبداع - لكن الاستشاري سواء كان مستقلاً في مراكز اتخاذ القرار أو سواء كان داخل إدارة.

المهمة الثانية:

أثناء طرح حلول للخروج من المأزق هو البحث عن هل أفكار غير مطروحة جديدة يمكن أن يستقيها الانسان حتى من التاريخ أو من تجارب أخرى قريبة في العالم المعاصر لطرحها كأفكار وآراء جديدة؟ وفي نفس السياق يطرح ما الاحتمالات والبدائل الممكنة لتطوير المستقبل أو لحل مشكلة أو لمواجهة معضلة أو للاستباق للقيام بعملية استباقية في ملف معين.

المهمة الثالثة:

وهي أيضاً مهمة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاستشاري، وهي جس نبض الفاعلين سواء كانوا فاعلين مباشرين أو كانوا فاعلين مدنيين مستقلين كالناس اتجاهات الرأي داخل الرأي العام والإعلام أو لوبيات.

المهمة الرابعة:

الاستشاري قنطرة بين متخذ القرار وعدد من مراكز التأثير والنفوذ الكثيرة سواء كانت اقتصادية أو إعلامية أو شعبية أو مدنية أو فكرية أو جامعات إلى آخره؛ لأن من

مهام الاستشاري هو تعبئة الرأي يعني البحث عن آراء في هذه اللوبيات كلها كمراكز القوى الكثيرة ومحاولة تجميع تلك الأفكار لتركيزها في المقترحات المقدمة.

التحديات

ما أهم التحديات؟ سأحاول أن أعيد بعض الكلام الذي قيل قبلي، ولكن من جهة أخرى أهم التحديات فيما يخص العلاقة بين الساسة وصناع القرار أو الساسة وصناع الفكر والخبراء أو الساسة ومراكز التفكير فهناك أولاً مع الأسف الشديد.

التحدي الأول: عدم الوعي بأهمية الخبرة المتخصصة في اتخاذ القرار، وكثير من الأحيان ننظر للقرار على أنه شكل بسيوط شيء سهل وشيء يمكن أن نتخذه بطريقة حدسية، فقط لا شك أن للحدس أهمية ولكنها تتقلص في العالم المعاصر فمع الأسف الشديد هناك عدم الوعي في مجتمعاتنا بأهمية الخبرة.

التحدي الثاني: هناك في اتخاذ القرار في الكثير من مجتمعاتنا وفي كثير من مؤسساتنا حتى المؤسسات الحزبية مثلاً الأحزاب السياسية أو بعض المؤسسات الأخرى؛ الشخصانية في اتخاذ القرار وهي الميل للشخصنة شخصنة اتخاذ القرار وتركيزه في شخص واحد أو مجموعة أشخاص يتخذونه على حسب ما يبدو له، وليس انطلاقاً من خبرات ومن دراسات، ولكن هناك إشكالاً آخر نواجه وهو قلة مهنية مراكز اتخاذ القرار نفسها.

التحدي الثالث: الكثير من مراكز اتخاذ القرار تنشأ لأهداف شخصية أحيانا ًلاكتساب موقع أكبر لدى متخذ القرار أو النفوذ أو الوصول إلى مصادر تمويل معينة أكثر منه المحاولة في تقديم خبرة ذات جودة وذات فاعلية وذات كفاءة.

التحدي الرابع: هو التمويل. ونحن نعرف أن من يمول يستفيد ومن يمول يؤثر ومن يمول يوجه حتى مخرجات وأحياناً مراكز التفكير مخرجاتها يوجهها في اتجاه معين، إذاً لا بد من العمل على تطوير هذه التحديات، وإن كانت في رأيي أن تطور مراكز التفكير

في مجتمعاتنا مرتبط أيضاً بتطور الوعي في المجتمعات وتطور الوعي لدى النخب الفكرية أو السياسية نفسها وتطور الوعي والمهنية داخل الجامعات نفسها لأن الجامعات قاطرة من قواطر مراكز التفكير، والكثير من مراكز التفكير في المغرب نشأت داخل الجامعات، وأحياناً تستقل بعدها لكن تنشأ في البداية داخل الجامعات.

وفي رأيي، هذه هي أهم التحديات التي تواجهها مراكز التفكير، وأحياناً تواجهها الجهات التي تقدم الاستشارة لمتخذي وصناع القرار والسياسيين وبالعمل على مواجهة التحديات وتطويرها، ويمكن أن نلخصها في نقطتين أساسيتين:

هي الاستقلالية والاحترافية بقدر ما نستطيع أن نوفر هذه الشروط يمكن أن تنجح مراكز التفكير في خدمة الأمة وفي خدمة القرار السياسي.

سوف ننتقل في القسم الثاني إلى ممثلين مراكز التفكير والاستشارات.

نماذج وتطبيقات (النموذج التركي)

د. شرف مالكوج

كبير مستشاري مؤسسة الرئاسة التركية

السلام عليكم.. شكراً للسيد إسماعيل رئيس الجلسة، وفي البداية أحب أن أتوجه بالشكر إلى مركز SETA والقائمين على تنظيم هذا الملتقى ويسعدني ويشرفني التواجد بين ضيوفنا الكرام نخبة المفكرين من العالم الإسلامي، وكما قال السيد إسماعيل فلدينا اليوم في هذه الملتقى من يمثل المستشارين ومتخذي القرار وحتى المنفذين، وأنا أمثل كبير مستشاري السيد رجب طيب أردوغان فيما يتعلق بالمسائل السياسية والحقوقية، وقبل ذلك كنت أقوم بنفس العمل مع رحمة الله عليه السيد نجم الدين أربكان، وحقيقة فنحن سنناقش اليوم مواضيع مهمة جداً، فاضطرابات العالم الإسلامي كثيرة، فمن ناحية هناك من فقد وهدم منزله ومن ترملت بعد فقد زوجها ومن الأطفال من أصبحوا يتامى ومن ظلموا وسلبت حقوقهم، سنجدهم جميعاً في العالم الإسلامي، ومن الناحية الأخرى المعاكسة سنجد أن أغنى أغنياء العالم ومن يمتلكون البترول والغاز الطبيعي هم أيضاً في العالم الإسلامي.

لقد عاش العالم الإسلامي أحداثاً مثل هذه أيضاً في القرنين الحادي والثاني عشر أثناء الحملات الصليبية، وخاصة في هذه الجغرافيا، ولكن بعد انتهاء الحملات الصليبية أقام حضارة جديدة، وأعطى مثالاً إلى العالم في القدرة البشرية، وإن شاء الله سوف يتخطى العالم الإسلامي هذه الاحداث المؤلمة التي يمر بها، وسوف يعيد ما خربته الحضارة الغربية، وهذه هي قناعتي الشخصية وما أؤمن به، ولكن متى سيحدث هذا؟ فإجابة هذا السؤال مرتبطة بمجهودنا نحن كمؤسسات تفكير ومفكرين ومستشارين وسياسيين، ولكن بالتأكيد سنجد مخرجاً في نهاية المطاف؛ لأننا واجهنا نفس تلك

الأحداث والتجارب في الماضي واستطعنا أن نتغلب عليها ووجدنا المخرج من ذلك، وكما أوضح السيد إسماعيل، ففي تركيا لدينا الكثير من الأعمال، فمن ناحية هناك مناقشات حول الدستور الجديد، ومن الناحية الأخرى هناك بداية للتغيرات والتوجهات السياسية في تركيا، وتجربة العملية الدستورية التركية ليست جديدة، فلقد خضنا تجربة أول دستور عام ١٨٧٦م، وفي هذه الفترة الحالية لدينا مائة وخمسون عاماً من الخبرة الواسعة في هذا الأمر، والمشكلة الأهم في هذه التجربة هي أنه لسنوات عديدة تم توجيه تركيا وإدارة حكمها وفقاً لمبادئ الحضارة الغربية، وتقريباً كل الدساتير التي تم كتابتها في الماضي باستثناء دستور عام ١٨٧٦م تمت كتابتها تحت تأثير الأفكار والمبادئ الغربية وأمثال أفلاطون وجان جاك روسو كانوا يعرفون هذا أيضاً، ولكنهم لم يعرفوا نظام الملك والإمام الرباني والإمام الأعظم والإمام المالك، ولكن بدأ يظهر في تركيا الآن مفكرون وعلماء يعرفون تأملات الحضارة الغربية، وكذلك العالم الإسلامي، وإن شاء الله سوف نحاول عمل دستور نستفيد فيه من كل التجارب التي واجهها الإنسان في الشرق والغرب وفي العالم الإسلامي في شماله وجنوبه يناسب الحقوق الدولية، ولكن في نفس الوقت مناسب أيضاً لمعتقدات من يعيشون داخل هذه الجغرافيا، وفي رأيي سيكون هذا الدستور مثالاً لكل العالم وخاصة العالم الإسلامي.

والآن طبيعي أنه ينم متابعة قرار السيد البروفيسور دواد أوغلو في التخلي عن منصبه في رئاسة الوزراء، وسيتم عقد مؤتمر حزب العدالة والتنمية خلال يوم الثاني والعشرين من الشهر الحالي، وسيتم اختيار رئيس عام جديد للحزب، والأمر الجميل في ذلك هو أنه قبل حدوث أي مشكلة وأزمة في تركيا تمر هذه المرحلة بشكل جيد، فلا توجد مشكلات اقتصادية، وهناك استقرار سياسي، وليس هناك مؤشرات سلبية، وهذا في الأساس يوضح لمستوى الديمقراطية التي وصل إليها الجميع في تركيا، وهناك فضيلة في هذه السياسة خاصة في مسألة الحديث عن رحيل السيد رئيس الوزراء، وبالطبع من أهم حظوظ تركيا هو أن لديها قائداً قوياً مثل السيد رجب طيب أردوغان، ولدى هذا القائد تأثير كبير في هذه الفترة من حكمه، وعلى كل حال فقد أظهرت

هذه الفترة نضوجاً سياسياً مهماً، ونحن نؤمن أن هذا سيؤدي خلال الأيام القادمة إلى الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها من خلال الظهور بشكل أقوى وحكومة أكثر ترابطاً وقوة، وستساهم بهذه في العالم الإسلامي، ونحن نحارب من ناحية المنظمات الإرهابية مثل «تنظيم الدولة» (داعش) وحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وهي حرب ليست سهلة؛ لأنه يوجد العديد من العناصر المختلفة بين تلك المنظمات الإرهابية، وهناك تأييد ومساندة لكل هذه المنظمات من قبل، ونستطيع أن نثبت أن الأسلحة التي يتملكها حزب العمال الكردستاني الذي يريق الدماء التركية منذ أربعين عاماً هي من صنع أمريكي وألماني، ووزير خارجيتنا ورئيس جمهوريتنا ورئيس الوزراء خلال المقابلات الدولية يضعون هذه الوثائق أمام الجميع، وبالاعتماد على الحقوق الدولية الواضحة نوضح اعتراضنا حتى إننا ندينهم بهذا، ولكن هذه حرب صعبة، انظروا بالأمس قتل ٨ من جنودنا واستشهدوا، ولكن بينما تركيا تحارب من طرف آخر مع حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري وبينما تحارب تركيا المنظمات والجماعات الإرهابية في بلدها التي يساندها الغرب، فمن طرف آخر يقومون بتلك الأعمال الإرهابية في أكبر مطارات العالم في إسطنبول، ومع الاستمرار في تقديم العديد من الخدمات العامة يتحد ويلتقي شعبنا بتاريخه وثقافته وإيمانه ومعتقداته، وهدفنا الاقتصادي هو أنه في عام ٢٠٢٣م هو الوصول إلى أن نصبح واحدة من الدول العشر الأوائل في الاقتصاد والصناعة والتسليح والتطور في مجال الثقافة والصحة والتعليم.. وهل سننجح في هذا؟

انظروا نحن ليس لدينا أدنى شك في تركيا إذا كنا سننجح في هذا الأمر أم لا ففي فترة حكم السيد رجب طيب أردوغان رئيس جمهوريتنا استطاعت تركيا أن تلتقي بتاريخها وماضيها العريق، والرجوع إلى كتاب الله القرآن الكريم والرجوع أيضاً إلى الثقافة الإسلامية من جديد وبالقوة التي تحصل عليها من ذلك وما أخذته من حضارتها العثمانية والسلجوقية، فهي تسعى جاهدة لكي تساهم في العالم بالسلام والرخاء، فأنا أذهب إلى الجامعات من شرق تركيا إلى غربها ومن إسطنبول إلى أنقرة ومن إزمير إلى

ديار بكر ولدينا تجربة رائعة في الجامعات، حتى إننا وصلنا لمنافسة الجامعات الأمريكية والألمانية والبريطانية، ورجال أعمالنا يذهبون إلى تشيلي، وإكوادور وأمريكا ونيجيريا وإلى كل أنحاء العالم آسيا وأوروبا، ويقومون بجهود كبيرة في سوق العمل داخل العالم الإسلامي في الشؤون المالية والصناعية، ونحن نؤمن بأن كل الاضطرابات الموجودة في العالم الإسلامي من انفجارات وأعمال إرهابية وهدم المنازل وتشريد النساء وتيتيم الأطفال والمنازل المهدومة يمكن أن يتم إعادة إنشائها من جديد، ولكن الأهم من كل ذلك هو أن نضع في أذهاننا أولوية إعادة بناء العالم الإسلامي، ولذلك أنا أقدر وأهتم بموضوع المستشارين، فلو أن المستشارين يستطيعون أن يجدوا طريقاً سليماً لخروج العالم الإسلامي أجمع من هذه المحن والأزمات وليس فقط من أجل خروج شعوبهم، ولو وضعوا هذا كهدف أساسي أمام أعينهم؛ فبإمكان متخذي القرار أيضاً أن يشعروا بالراحة والمنفذين أيضاً سيسهل عليهم الأمر، ونحن نعيش هذا في تركيا، ولقد قمت بتمثيل الشعب لفترتين، وعملت مع رحمة الله عليه السيد أربكان، وأعمل الآن أيضاً مع السيد رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية، وكنت متواجداً على الساحة خلال آخر عشرين عاماً في تاريخ تركيا فيما يتعلق بأهم القرارات السياسية والنقاشات النظرية وتطبيقها، وأقول: إن العالم الإسلامي يشهد أزمات مثل عمليات التفجير واستشهاد وقتل، ومع ذلك فالعالم الإسلامي وصل لمرحلة جيدة في مجال العلوم التكنولوجية، إن شاء الله الأعوام القادمة ستكون أفضل، ويكفي أن نبذل الجهود ونعمل حتى نصل إلى أهدافنا.

نماذج مراكز التفكير والأبحاث في العالم العربي

د. فهد العربي الحارثي

رئيس مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام

أود بداية أن أشكر الإخوة الذين أتاحوا لنا هذه الفرصة للحديث إليكم، وهم مجموعة التفكير الإستراتيجي بالتعاون مع مركز SETA. أنا في الواقع أعتقد أن هناك أزمة كبيرة تعيشها مراكز التفكير في العالم العربي؛ وهي ثقافة جديدة في العالم العربي والعالم الإسلامي فكرة مراكز التفكير، لكنها مع الأسف الشديد مازالت تعيش أزمة جديدة، والأزمة هي جزء من أزمة البحث العلمي بشكل مجمل في العالم الإسلامي والعالم العربي تحديداً، وأزمة البحث العلمي هي جزء أيضاً من أزمة العلم في المجتمعات العربية والمجتمعات المسلمة. فهناك أزمة يعيشها العلم؛ وبالتالي أزمة يعيشها التعليم، وإذا أردنا أن نتقصى هذه المشكلة أو هذه الأزمة التي نحن بصدد بحثها اليوم في هذا المكان فلننظر قليلاً في مفهوم العلم. العلم جرد من مسؤولياته الأساسية وأصبح له مهمتان محصورتان:

الأولى: هي القضاء على الأمية الهجائية، والثانية: هي تعميق الأمية الثقافية، بمعنى أنه إذا انتقلنا إلى التعليم الذي هو جزء من مفهوم العلم، فسنرى أن أكبر المؤسسات المنتجة والصانعة لهذا النوع من التعليم وهي الجامعات التي أصبحت في العالم العربي هي مدارس ثانوية كبيرة تكرر نفس تجربة المدرسة المتوسطة والثانوية، جردت الجامعات من مسؤولياتها البحثية، وجرد أستاذ الجامعة من مسؤولياته البحثية، وأصبح مدرساً فقط، والجامعة جردت من مسؤولياتها، وأصبحت تعلم التلاميذ ما كانت تعلمه المدرسة؛ ولهذا السبب البحث العلمي في الجامعات ضعيف جداً على مختلف المستويات؛ كالاستشارات والتفكير الإستراتيجي والدراسات الإستراتيجية على كل المستويات، وأنا

أذكر أن في جامعات عربية سعودية على وجه التحديد كانت لا تتجاوز ميزانية البحث العلمي فيها ثماني ملايين ريال تقريباً، وهي حوالي مليوني دولار في السنة، وهذا الأمر مسيء للبحث العلمي ومسيء للجامعة ودور الجامعة.

البحث العلمي بهذه الصيغة في الجامعات انحصر في أن الأستاذ الطموح أو المدرس الطموح الذي يريد أن يحسن من مستواه التعليمي يحاول أن ينجز بعض الأبحاث، ليست بالضرورة على درجة أهمية بالنسبة للناس أو المجتمع أو للدولة، فهو يريد فحسب أن يحقق الترقية الأكاديمية التي تفرض عليه مجموعة من الأبحاث، لا بد أن يؤديها؛ وبالتالي يؤدي هذه الأبحاث، ومصير هذه الأبحاث معروف إلى أين ينتهي.

صاحب القرار لديه درجة عالية من الغرور؛ بحيث يعتقد أنه هو أعلم بكل شيء، وأن المستشار هو مجرد زينة في مكتبه، إذا كان مستشاراً في المكتب أو مراكز البحث هي مجرد مؤسسات أكاديمية طرفية لا تقدم ولا تؤخر، ويرى أنه أعلم بشؤون جهازه أو إدارته أو حتى دولته، فالخلل إذاً يقع في مفهوم العلم ومفهوم التعليم إذا كان أوكل للعلم حل مشكلات الحاضر والتطلع إلى مستقبل أجمل وأفضل، وإذا كان دور العلم هو تطوير الحياة فهو في مجتمعاتنا لا يؤدي هذا الغرض على الإطلاق، ولا يؤدي إلى تطوير الحياة، ولا يؤدي إلى تحسين ولا شيء، وينحصر دوره في القضاء على أمية هجائية وتعميق أمية ثقافية، فإذا انتقلنا إلى العالم المتقدم وبحثنا لماذا هذا العالم متقدم؟ ولماذا نحن لم نتقدم؟ فالسبب هو أننا لم نعطِ العلم حقه، ولم نعطِ التعليم حقه أيضاً، فمجال التعليم إذا كانت الجامعة لا تهيئ من التلاميذ مشروع باحثين؛ فهي ليست جامعة، وأنا أعرف ودرست في جامعات عربية وجامعات سعودية أنه آخر همّ للمدرس في الجامعة أن يكلف طلابه وتلاميذه بعمل بحث علمي؛ وبالتالي نحن لا اعتبار لدينا للبحث العلمي؛ وبالتالي لا اعتبار لدينا لمراكز الأبحاث أو مراكز الدراسات الإستراتيجية.

بعض الوزارات أو بعض الجهات الرسمية أنشأت مراكز الأبحاث أو وحدات الأبحاث الخاصة فيها، وهي غالباً تفعل هذا إما للوجاهة أو لسد ثغرة من الثغرات أن لديهم وحدة تفكير خاصة بهم، ولكن كما أشرت قبل قليل أن المشكلة هنا أنه هذا أحدث

خللاً كبيراً في علاقتنا بمراكز الأبحاث، ومراكز الأبحاث لا ينبغي أن تكون تابعة لجهة حكومية، ليس فقط لأنها توجه البحث إلى ما يريده صانع القرار وهذا خطأ كبير، فما فائدة البحث العلمي إذا تم توجيهه بالطريقة التي يريدها صانع القرار لتحقيق الغرض الذي يريده؛ وبالتالي أي موظف سوف يكون طيعاً لرئيسه؛ وبالتالي لن يسمعه ما يغضبه أو يكدر صفوه؛ لهذا ينبغي أن تكون مراكز الأبحاث مستقلة تماماً عن هذه الجهات لكي تقدم وجهة نظرها صادقة مخلصة نقية تؤدي الغرض التي أنشئت من أجله؛ وهذه إحدى مشكلات مراكز الأبحاث في العالم العربي، ولدينا في وزارات كثيرة عدد من مراكز الأبحاث ووحدات التفكير، بينما في الدول المتقدمة مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية لديها أكثر من ألفي مركز تفكير مستقل أو شبه مستقل يؤدي دوراً مهماً.

الأبحاث في العالم العربي هي ثلاثة أنواع، وفي العالم عموماً هي ثلاثة أنواع:

البحث الذي يقدم في الجامعات للترقيات الأكاديمية.

البحث الذي يقدم في الجامعات أيضاً للتفكير الإستراتيجي إن صح التعبير بكل تواضع ليس هناك إنتاج جيد في هذا المجال تحديداً.

البحث العلمي الذي يقدم لتطوير الحياة؛ بمعنى تحويله إلى منتجات صناعية لتحويله إلى استثمار، وهذا النوع من البحث هو بحث متطور جداً في العالم المتقدم العالم الصناعي، وكثيراً من مراكز الأبحاث تمولها الشركات التجارية؛ لأنها تحول هذا العلم إلى منتجات حقيقية مثل مصانع الأدوية. حينما يقال في الخارج: إن القطاع الخاص الذي يمول مراكز الأبحاث هذا صحيح، لكن هذا نوع من الاستثمار، ومع الأسف حتى هذا النوع ليس موجوداً لدينا، سأحاول أن أشير إلى بعض ما أعتقد أنه من ضمن معوقات مراكز التفكير في علاقتها مع صانع القرار، وهي علاقة مختلة وعلاقة تحتاج إلى إعادة هيكلة وعلاقة سيئة السمعة، وذلك لسببين؛ أولاً لضعف الإيمان بجدول البحث العلمي لدى صاحب القرار، وثانياً ضعف الثقة في المنتجات التي تقدمها المراكز إما لخلل في المنهجيات أحياناً أو لأن الثقة في المراكز الأجنبية مع الأسف عندنا أهم من الثقة في المراكز المحلية، وهذه تجارب كثيرة موجودة في العالم العربي، صعوبة الوصول

إلى المعلومات. في العالم العربي كل شيء سري وغير قابل للتداول. صعوبة الصرف على الباحثين؛ فمثلاً عندما تجد باحثاً يأخذ على تحكيم رسالة دكتوراه حوالي خمسمائة دولار أو أقل أحياناً من خمسمائة دولار، أو أن يقدم بحثاً ويكون باحثاً رئيساً فيأخذ مكافأة لا تقل عن ألفي دولار، فكيف تريد لهذا البحث العلمي أن يكون مزدهراً وألا يحاول أستاذ الجامعة أن يبحث عن مصادر أخرى لتحسين دخله؟

طبعاً مراكز البحوث الحكومية كل الميزانيات الموجودة فيها تصرف على الموظفين والمكاتب والانتدابات، أما البحث العلمي الحقيقي فآخر ما يلتفت إليه. هناك كلام كثير يمكن أن يقال على العلاقة المختلة بين صانع القرار ومراكز الأبحاث وبالذات التفكير الإستراتيجي.

علاقة مراكز الأبحاث والتفكير بصانع القرار (تجربة تونسية)

د. رضا السعيدي
وزير المالية التونسي الأسبق

في البداية أتوجه بالشكر إلى مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز SETA على الاستضافة للحوار حول قضية مهمة في مجال السياسة وتوجه السياسة في بلداننا.

علاقة مراكز التفكير سواء كانت التفكير الإستراتيجي أو مراكز التفكير بمختلف اختصاصاتها وعلاقتها بمراكز صنع القرار.

سوف أحاول أن أتفاعل مع ما تقدم من مداخلات الإخوة الكرام في مستويات ثلاثة.

مقدمات متعلقة بمراكز التفكير، ثم محاولة التركيز على التجربة التونسية ما بعد الثورة بعد عام ٢٠١١م، والاستفادة من مراكز التفكير الدولية ربما لعلاقتي الشخصية في نفس الوقت مررت من مراكز التفكير إلى دائرة صنع القرار ثم العودة إلى مراكز التفكير مجدداً للتأثير في صنع القرار، وارتباطي كذلك بمراكز تفكير دولية مثل مركز كارنيجي للدراسات الإستراتيجية والسلام الدولي، ومركز ليسيك التابع للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وشمال أفريقيا التابعة للأمنة العامة للأمم المتحدة.

هناك أولاً وعي متأخر بأهمية مراكز التفكير في كل بلداننا تقريباً سواء إن كانت هذه المراكز متخصصة مرتبطة بالسلطة أو مستقلة، بينما هي فاعلة في تجارب الدول المتقدمة، ومن بدايات القرن الماضي جزء منها يرجع كما تفضل الدكتور الحارثي في دور المفكر أو دور الباحث ودور الجامعة في علاقتها بمراكز اتخاذ القرار، فهناك هامشية لدور المفكر في توجيه السياسة وفي صنع القرار تقريباً من خلال استقرائنا لتجارب مختلف الدول العربية والإسلامية في منطقتنا، وحتى إذا تبوأ المفكر موقع صنع القرار

فإنه يتحول بدوره إلى خادم للسلطة القائمة، ويتخلى عن استقلاليته وعن قدرته في توجيه التفكير على اعتبار أنه المفكر. دائرة التفكير تتميز بالاستقلالية وبالإبداع والقدرة على الخروج على النسق العام؛ لأن الارتباط بنظام الدولة يجعلك في موقع الأسير لآليات إدارية وآليات تنظيمية وإكراهات قانونية إضافة إلى الإكراهات السياسية.

كذلك هناك إشكالية أخرى متعلقة بجهة التفكير ذاتها هو أنها عادة أو غالباً ما يغلب عليها طابع المثالية والإغراق في النظريات، وغالباً البعد الأكاديمي على حساب البعد العملي المطلوب من صانع القرار السياسي، وهذا أعتقد أنه إشكالية كبرى، ونفس الإشكالية مثلما تفضل الدكتور من قبل هو أن مراكز البحث التابعة لجامعتنا عادة ما تكون منقطعة عن نقد الواقع السياسي المحلي أو الدولي أو الإقليمي، وتكون مرتبطة عادة كذلك مع مراكز التفكير ومراكز دراسات أجنبية؛ أي تخدم أجندات خارج بلداننا، وهذه إشكالية أخرى في مدى استقلالية جهات التفكير عن بعض الجهات، إما جهات مانحة مالياً أو جهات حاضنة أكاديمياً أو جهات مؤثرة سياسياً، فهذه إشكالية حقيقية بالنسبة لمراكز التفكير لكي تقدر هذه المراكز على توجيه السياسة، وعلى التحلي بالموضوعية والمصداقية لا بد أن تحافظ على استقلاليتها، وهذا شرط أساسي لمراكز التفكير. كذلك المراكز في بلداننا، المراكز المرتبطة بجهات سياسية تفقدها في بعض الأوقات سلطاتها المصداقية والارتباط بأجندات الخضوع لتأثيرات التجاذبات السياسية، هذه حالة واقعة في بعض بلداننا، وخاصة المثال التونسي، وهناك في فترة صياغة الدستور التونسي الجديد من كاد يحمل عنوان أو لافتة الخبرة والاختصاص في المجال الدستوري أو المجال الأمني أو المجال الاقتصادي، ولكنه هو في الأساس أو بالحقيقة يحمل رؤية أو متأثراً أو خادماً لجهات داخلية سياسية أو لجهات أجنبية مرتبطة عادة بالنسبة لتونس.

فمراكز التفكير لا بد أن تتحول بحق إلى حلقة وصل بين المعرفة والسلطة يتقاطع فيها الأكاديميون مع السياسيين لتقديم المشورة وترشيد القرار السياسي وما نسميه في تونس أو في حركة النهضة بالإسناد الفني للقرار الحزبي والسياسي، فهناك رأي متخصص ورأي مستقل ينظر إلى الظاهرة وينظر إلى التحدي وينظر إلى الإشكال وإلى

الملف المطروح من زاوية التخصص ليعطي رأياً فنياً تخصصياً مهما كان سواء متوائماً أو متفقاً مع رأي طالب الرأي، سواء كان في السلطة أو كان في إدارة الحزب؛ لأن السياسي وصانع القرار تستغرقه القضايا الملحة والقضايا اليومية والقضايا الآنية والمستجدات ويلاحق الأحداث ولا يجد الوقت الكافي للتفكير ولتعميق النظر في مجمل القضايا. كذلك هناك دور مهم هو مهمة الاستشراف؛ لأن السياسي وصانع القرار عادة ما تغيب عنه هذه القدرة الاستشرافية، فبعض الإشارات التي تكون ضعيفة ينتبه إليها المتخصص أو المفكر الإستراتيجي، وينتبه إلى أنه يمكن أن تتحول بعد سنوات أو بعد أشهر إلى ظاهرة أو إلى تحدٍّ أو إلى إشكال أو ربما إلى أزمة. وهناك صعوبة في تقديري بين مراكز التفكير التي تملك الرؤية النقدية المتحررة من إكراهات السياسة وجهة القرار وخاصة الجهة الإدارية التي تنضبط للتعليمات وتنضبط إلى اللوائح الإدارية، وهذا إشكال عشناه عندما مررنا بفترة الحكم في علاقة وحدة التفكير التي أسميناها بوحدة اليقظة الإستراتيجية في رئاسة الحكومة التونسية وتواصلت لسنوات وانقطعت لأشهر وعادت الآن مع رئيس الحكومة المستقل الجديد لتعمل على إسناد القرار السياسي وتقديم المشورة للسياسيين. يجدون صعوبة كبرى في التعامل مع الآلة الإدارية التي تتحكم بالفعل في القرار السياسي، وليس السياسي وحده هو الذي يتحكم في القرار. التجربة التونسية في فترة الحكم السلطوي كان لها مراكز تفكير ومراصد ولكنها في الغالب كانت صورة لم تكن مؤثرة، والآن هناك تعدد في مراكز التفكير، فبعضها مرتبط بالسلطة وبالحكومة وبجهاز الدولة، وبعضها الآخر مستقل أو مرتبط بجهات متعلقة بقطاع الأعمال لها مركز تفكير مهم جداً في تونس، وتقريباً هو أكبر مركز تفكير في تونس، وهذا المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، وله قدرة كبيرة من الموضوعية في مناقشة القضايا خاصة الاقتصادية والمالية وفي الإصلاحات، وله علاقة على المستوى الإعلامي في توجيه سياسات السلطة في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي. كذلك جهة أخرى مهمة لها تأثير سياسي كبير في تونس وهي «اتحاد الشغل» المنظمة النقابية التي لها كذلك مركز دراسات مهم يساهم في توجيه سياسة الاتحاد وفي بعض الأوقات

يستبق السلطة الحكومية في دراسة جملة من الملفات المهمة التي إما تناقش في شكل قوانين في الحكومة أو في البرلمان، ثم هناك كذلك المراكز المرتبطة بالأحزاب بالنسبة لحركة النهضة، فهناك بشكل مبكر بعد الثورة تم بعث مراكز الدراسات والتخطيط التي تعنى بالمساعدة على بلورة وإعداد البرامج والتصورات ورؤى الحزب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة، ثم تنبعث وحدة التخطيط والتفكير الإستراتيجي بإشراف نائب رئيس الحركة ومركز الدراسات السياسية والدبلوماسية التي يشرف عليه وزير الخارجية الأسبق لمحاولة مواكبة التطورات السياسية على المستوى الإقليمي لا سيما التطورات الحاصلة عند الجار الليبي وفي الحكومة كان لنا الفضل عندما دخلنا إلى الحكومة لتأسيس هذه الوحدة «اليقظة الإستراتيجية» في توجيه السياسة، وفي الجانب الاقتصادي بعثنا مجلس التحاليل الاقتصادية الذي يمثل مفكر الحكومة في المجال الاقتصادي وصنع السياسة الاقتصادية، ومكون تقريباً من طائفة مهمة جداً من كبار رجال الاقتصاد ومن كبار الجامعيين المتخصصين في المجال الاقتصادي.

كلمة أخيرة تخص الاستفادة من التجارب الدولية في مراكز التفكير وفي تنظيم أعمالها وفي تنظيم تقاريرها التي تساعد على صنع القرار الدولي على المستوى الدولي وليس فقط على مستوى دولها، ضرورة الانتباه إلى مهمة الاستشراف وإلى استقلال المراكز لكي تكون لها المهنية والحرفية الكافية والارتباط بالواقع وباستحقاقات اللحظة في بلداننا، ولا تكون منقطعة عن إكراهات الواقع بل تساعد على ترشيد القرار وعلى إسناد القرار السياسي.

تأهيل العلاقة الإستراتيجية بين التفكير والقرار

د. محمد حسين أبو صالح

مستشار الرئيس السوداني - رئيس مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية - جامعة أم درمان - السودان

شكراً لهذه الدعوة من مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز SETA وأرجو أن أكون مفيداً، وفي حقيقة الأمر أنا جمعت بين الجانبين، فأنا أستاذ للتخطيط الإستراتيجي القومي، والآن أنا وزير للتخطيط الإستراتيجي، ومازالت أحتفظ بصفتي كمستشار في رئاسة الجمهورية، وقد يكون هذا مفيداً لإبداء بعض الأفكار، وسأطرح بعض الأفكار، لكن إذا نظرنا إلى الموضوع المطروح بعمق إستراتيجي حقيقي سندرك أننا في حاجة لاتخاذ خطوات آنية الآن وخطوات على مستوى إستراتيجي، فهناك بعض الظروف والأوضاع لا يمكن التعامل معها باستعجال، ولا بد من إستراتيجيات طويلة، وقد يكون مفيداً أن أربط بين بعض الأشياء المهمة، وأن أشير إلى أن جانباً يتعلق بمراكز صناعة القرار، وجانباً أو ظروفاً تتعلق بالعقل الذي يتخذ القرار السياسي، وهناك ظروف وأوضاع هي موطن البحث والدراسة الإستراتيجية الدولية والمحلية والمستقبل، وهناك آليات تساعد في إحكام العلاقة بين الطرفين، لكن قبل ذلك أقول: إنه إذا نظرنا الآن إلى الواقع في الإقليم العربي والأفريقي وحتى الشرق الأوسط عموماً واضح جداً العلاقة بين الإستراتيجية كخطة طويلة والقرار، فأنا لا أستطيع أن أتخذ قراراً إستراتيجياً ولا توجد أساساً إستراتيجية أو رؤية إستراتيجية، وأنا كنت طرحت هذا الكلام في الجامعة العربية في ورشة الأمن القومي العربي، أين هي الإستراتيجية العربية بمعنى خطة طويلة للدول وليس للحكومات نسعى من خلالها إلى تحقيق أوضاع معينة، هل يوجد هدف كافٍ عربي؟ أو هدف ثقافي سياسي أو اجتماعي مشترك؟ لا يوجد وإلى ماذا نسير؟ لذلك في

غياب العقل الإستراتيجي العربي وغياب الرؤية الإستراتيجية العربية كانت هناك رؤية إستراتيجية أجنبية وشاملة سياسية اقتصادية ثقافية اجتماعية عسكرية ومتكاملة جداً في غياب الرؤية التي قبلها؛ وبالتالي لا يمكن أن نصل إلى اتخاذ القرار الإستراتيجي في ظل غياب الرؤية الإستراتيجية، وهذه هي النقطة الأولى والنقطة الثانية وهي انفصام مناهج التخطيط المستخدمة في عالمنا العربي في التخطيط القومي مع نظرية الأمن القومي ونهاية المطاف أن الأمن القومي بمفهومه الشامل أمن سياسي ثقافي اجتماعي، حتى الأمن الإنساني، حتى أمن المستقبل؛ وبالتالي هذه كانت مشكلة حتى الآن طرحنا استبياناً أو دراسة ميدانية على مستوى أربعة عشر ألف قائد عربي؛ ماذا تفهم عن مفهوم القوى السياسية أو الثقافية أو العلمية أو التقنية؟ وكانت النتيجة ٩٨٪ لا يعرف وقد يعرف العقول عسكرية؛ وبالتالي إذا أنا ما أعرف ماذا تعني كلمة قوى لن أصل إلى شيء غير محدد، وهذه أزمة؛ وبالتالي اتخاذ القرار في ظل هذا الوضع لا يمكن أن يتم؛ لذلك سنلجأ دائماً إلى القرارات التي قد تكون تكتيكية، إن عملية اتخاذ القرار لا يمكن أن تتم إلا في إطار وجود رؤية واضحة إستراتيجية عميقة تكمل من خلال هذا الجانب، أما الناحية الثانية وهي أزمة التكامل بين النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ونحن نعلم جميعاً الإستراتيجية لا توضع بناء على معلومات، إنما توضع على معرفة إستراتيجية؛ بمعنى عندما أصل إلى خلق الارتباط بين المعرفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلخ... هنا توضع معرفة إستراتيجية، وهذه مشكلة كبيرة جداً؛ لذلك الآن إذا نظرنا في الجانب الأول المتعلق بمراكز صناعة القرار هناك قضايا تتعلق بالتمويل وأنا أشير إلى ورشة مهمة نظمها الكونجرس الأمريكي بالتعاون مع جامعة بسلفيينا قبل أربع أو خمس سنوات، وهي كانت تقييماً جريئاً جداً وشفافاً لتجربة الستين سنة الماضية، ومن أبرز ما قيل هو تأثير لوب المصالح على القرار، وحتى أذكر أن أحد مقدمي الأوراق هاجم وقال: لقد سلمتم قيادة الأرض إلى قلة من الشركات التي تسيطر على المال؛ فسيطرت على القرار السياسي، وأصبح هناك قيادة الأرض تدار من خلال أجندة الشركات ومصالح وما إلى ذلك، وهذا خلل في الفكر السياسي،

وأيضاً هذا سنواجهه، وهذا ما يجعلنا نتحدث كيف نؤمن مركز صناعات قرار؟ وهذا يدخلنا في جانب آخر قضية من يمول؟ وأيضاً قضية ما تأهيل الاستشاري؟ أو ما تأهيل الخبير الإستراتيجي؟ ما تأهيله الأكاديمي؟ وما تأهيله الأخلاقي؟ لأن جزءاً من عدم ثقة السياسي في أنه قد يكون المركز غير مؤهل أو قد يمنع لمعلومات ضعيفة؛ ولأنه ليس فيه تمويل، وأنا لا أستطيع أن أفهم كيف نتخذ قراراً دون تحليل إستراتيجي؟ ونحن عملنا تحليلاً إستراتيجياً واحداً دون الطموح كلفنا تقريباً ستة ملايين دولار، تحليل واحد ضعيف جداً لا يمكن أن نتخذه دون تحليل إستراتيجي، وهذا لا يتأتى علينا، أما الناحية الثانية وهي الجانب السياسي، فنحن بشر وربنا سبحانه وتعالى خلق البشر من طين ورح؛ وبالتالي الفكرة الإستراتيجية تتعامل مع شقين؛ الطين وهو جانب فيه الأنانية وحب الأنا والذات والشهوات، وهناك الجانب الروحي يحتاج للبناء النفسي والوجداني والثقافي، ونحن اهتممنا بالجانب الأول؛ ولذلك اكتفينا مادياً، لكن أهملنا البناء الثاني الثقافي والوجداني، والآن صارت ثقافة القرار غير موجودة ثقافة عربي ما موجودة بالعكس يتنزل الآن إلى أنا مغربي أنا سعودي ويتنزل الآن إلى القبيلة؛ وبالتالي يتكتل الناس وطلعوا من عصبية الوحدة الوطنية إلى انتماء أكبر لذلك الآن ثقافة القرار تبنى منذ الصغر بمعنى أن أتحمل أخذ القرار.

الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قولاً مشهوراً جداً: «لم يُبقِ لي قول الحق صاحباً»؛ يعني دائماً كلام الحق غير مقبول بالنسبة للناس؛ لذلك السياسي دائماً يعني فهو بشر في النهاية، وبالتالي يشعر أنه هو الآمر الناهي والفاهم ولا يتحمل الآخر؛ لذلك لا بد من تشكيل سياسي ثقافي بناء تربوي حتى نستطيع أن نجعل هذه الثقافة وأن نتقبل الخطأ ونتقبل النقد، وأن أصنع قراراً، وأذكر أنني كنت خارجاً من أحد المراكز العلمية، والتقيت بأحد الوزراء في السودان، وقال لي: يا أبا صالح، أنتم منظّرون، وكان يحمل هاتفاً جميلاً جداً، فقلت له: أنا التقيت برئيس قسم الأبحاث في سامسونج وسألته عن إستراتيجية البحث العلمي في سامسونج، وجاءتني في هذه اللحظة مكالمة فقمت بإغلاق الهاتف، وقال لي: يا أخي، قف عندك، هذه الحركة التي قمت بها كلفتنا

خمسة آلاف ساعة من البحث، وقلت لهذا الوزير: هذا التليفون كان عبارة عن أربعة أو خمسة ستة آلاف ورقة قبل أن يتحول إلى واقع، وهكذا نحن نحتاج إلى رؤى وتنظير عملي، لكن مشكلة مراكز التفكير أنها تنتج كمية من الأفكار وكتباً كبيرة، أنا التقيت بنائب رئيس الجمهورية في فترة من الفترات، وقال لي: انظر إلى هذا، وكان هناك العديد من الأوراق والدراسات، وقال لي: إن كل أسبوع تأتيني كمية من هذه الأوراق، وأنظر إليها أسبوعاً ثم تذهب إلى المخزن؛ لذلك وأنا شاب صغير سألت خبيراً إستراتيجياً وقلت له: كيف ينبغي أن يتم اتخاذ القرار الإستراتيجي؟ فذكر لي مثلاً، قال لي: إنه كان هناك ملك يشرب حساء على الصباح، فيأتي بثمانين حمامة واثني عشر كرتونة كبيرة من الخضراوات، ويصب الماء، ويصبح منها حساء ويبخرونها، ويأخذ كل هذه الكمية في كوب واحد ويشربها على دفعتين، وهكذا لا يمكن أن يترك القرار لشخص واحد يضر أو لا؛ لأنه قرار قد يمتد أثره إلى عقود وإلى أجيال أخرى؛ لذلك هذا ما يجعلنا لا نثق في الاستشارة بناء على فرد؛ لذلك كيف نجمع المعرفة؟ كيف ننتج هذه الخلاصة؟ وهذا هو التحدي الأول بالنسبة لنا، والجانب الآخر ثبت علمياً أن إنتاج الأفكار الحقيقية يحتاج إلى استغراق فكري، وهي أن الباحث يصل إلى مرحلة من التركيز، وعندما يصل إليها يعمل عقله أضعافاً؛ لذلك أربعمائة بحث الآن أنتجت في العالم أثبتت أن الإبداعات التي تقود العالم الآن جاءت في لحظة هذا الاستغراق، وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا في توفير البيئة المناسبة للباحث، وسأتجه الآن إلى تجربة السودان، فنحن شعرنا أنه لا بد من التأهيل على المستوى الإستراتيجي والآني، فعلى المستوى الإستراتيجي لا بد من تطوير المناهج التربوية وتعلم ثقافة صناعة القرار وقبول النقد والتفكير الجمعي والإبداعي منذ البداية إستراتيجيات جديدة وثقافة الشفافية، وهذه النقطة الأولى، ثانياً الوعي الإستراتيجي، والآن عندنا منظمة شبابية، وأتمنى من الجميع أن تتاح لهم الفرصة لكي نستمع إلى هذه التجربة أن الوعي للشباب ويتم تشكيلهم بشكل مختلف وأسسنا فيهم مفهوم الدولة؛ لأن عندنا مشكلة في العالم العربي؛ حيث لا نفرق بين ما الفرق بين الدولة والحكومات، والآن هذه تجربة مهمة جداً، ونشر مفهوم التفكير

الإستراتيجي على مستوى المجتمع من خلال المناهج التعليمية والتدريبات، وأنشئنا المعهد وطرحنا ما يسمى بزمالة القيادة، فالوزير لازم أن يأخذ تدريباً، وهذا جهد متواضع، لكن لاحظنا بالفحص عندما يخضع الوزير للدورات التدريبية المعينة يختلف الوضع تماماً، وأنا أساند فكرة تأسيس معهد للتفكير الإستراتيجي وللتخطيط الإستراتيجي، والبداية كيف نخطط؟ فهذه عندنا أزمة، وأدعم فكرة تأسيس منظومة صناعة قرار إذا لم توجد مؤسسة داخل الوزارة أو رئاسة الدولة تتلقى المعرفة، مؤسسة مؤمنة؛ لأننا سننتج، والآن نحن قمنا بعمل منظومة مكونة من مركز معلومات دعم القرار، ومركز اتخاذ القرار، وهذا مسؤول عن السيناريوهات المركزة، والمركز الثالث هو الوزير الذي سيأخذ القرار يختار بينهم، وكلها تأتي في إطار علمي وتدريس مادة صناعة القرار، وتدريس مادة التخطيط الإستراتيجي، وستكون البداية الحقيقية لتأسيس هذا المعهد، وأعتقد أن الوعي الإستراتيجي العام مهم جداً الآن، على سبيل المثال مشكلة الحدود العربية العربية إذا كان هناك وعي إستراتيجي لن تصبح مسائل خلاف بين العرب مشكلة المياه الآن في العالم العربي، إذا كان هناك وعي إستراتيجي سنهتم بالبيئة والغابات في أفريقيا، وأختم بهذا النموذج، فنحن قبل مائة سنة أهملنا الغطاء الأخضر في السودان، ونقطع من أجل الفحم والوقود؛ فتراجع الغطاء الأخضر جنوباً، فخرجت أجزاء كبيرة من السودان من دائرة المطر، والغذاء العربي تأمينه في الغابات؛ وبالتالي لم نكن ندرك وقتها أن الوعي الإستراتيجي ضعفه كان السبب في أزمتنا التي قادتنا إلى أزمة دارفور وما إلى ذلك.

المداخلات والتعقيبات:

مداخلة الدكتور أشرف الشوبري:

بسم الله الرحمن الرحيم، طبعاً نشكر الإخوة الضيوف جميعاً على هذا الإثراء في مجال علاقة مراكز البحوث والتفكير الإستراتيجي بصناع القرار، ولكن كنا نود بداية من رئيس الجلسة السيد إسماعيل قبل أن نستمع إلى أسئلة من الإخوة الحضور أن تكون هناك أسئلة من صناع القرار إلى مراكز التفكير، وأسئلة أخرى من مراكز التفكير إلى صناع القرار؛ يعني نريد أن نرى حواراً حول النقاط التي ذكرت من التحديات الموجودة بين صانع القرار ومراكز التفكير، ومن المعوقات الموجودة، ونحن نريد أن نستمع إليهم أكثر من ذلك، فعندهم الكثير، وتجارب عملية واضح أنها كثيرة ومعلومات أيضاً كثيرة، فقبل أن نأخذ الأسئلة نريد أن نستمع إلى حوار بين الضيوف بعضهم بعضاً إذا كانت هناك أسئلة بينهم وبين بعضهم.

سؤال أحد الحضور:

شكراً لكم جميعاً، ونتشرف باستماعنا إلى نخبة كبيرة من المفكرين والمثقفين، وسؤالي لمعالي الدكتور محمد حسين أبو صالح؛ وهو: كيف يمكن حل أزمة التكامل بين المعرفة وصانع القرار والحد من تأثير لوبي المصالح في اتخاذ القرار وتأمين مراكز صناعة القرار فيما يتعلق بقضايا التمويل والارتقاء بها لكي يتم تأهيلها أخلاقياً في إيجاد وعي إستراتيجي لصانع القرار والذي ينحدر للأسف في تفكيره كما أشرتم إلى الثقافة الشعوبية القبلية التي غالباً ما تضيق بالناقد، وأشرتم إلى قصة عمر بن الخطاب الذي قال: لم يُبقِ لي قول الحق صديقاً؟ وشكراً جزيلاً.

سؤال:

السلام عليكم، نشكركم على هذه المحاضرات القيمة جداً، أنا فقط لست خبيراً في السياسة، عندي سؤالين؛ والسؤال الأول هو: أنا أسمع دائماً أن هناك مراكز بحث ومراكز دراسات عليا تابعة لدول أجنبية، وأنا أتعجب كيف لأنظمة بوليسية مخابراتية تسمح بهذا النشاط؟ وهذا سؤال بدون خلفية سياسية، ثانياً: سؤال بالنسبة للباحث السعودي؛ هل هناك نماذج لجامعات عربية ترقى في المستوى كما قال المستشار التركي إلى المستوى التركي أو الأوروبي.

سؤال:

بسم الله الرحمن الرحيم، في الحقيقة أنا عندي ثلاثة تحديات؛ أولاً تحدي مراكز الخبرة الأجنبية التي في الغالب تكون مفصولة عن طبيعة البعد الوطني والمحلي سواء في البرامج التربوية أو في قضايا التعليم أو عدد السياسات والبرامج على المستوى المحلي في إشكاليات، ولعله البارحة أطالع مقالاً طريفاً من مواقع التواصل الاجتماعي لأحد الباحثين السعوديين أجمل تكلفة الدراسات التي أسندت إلى مراكز الخبرة؛ فكانت ملايين الدولارات في حين أنه أعطى مقابلها إنه كانت تكفي آلاف المستشارين السعوديين بحد أدنى راتب شهري في تقديره كان خمسة وسبعين ألف ريال سعودي، والتحدي الثاني يتعلق بالبحث العلمي بالجامعات؛ لأن الجامعات تتعلق بقدر كبير من الاستقلالية، وكيف يتم التفكير في هذا المستوى؟ ثم التحدي الأخير وهو إشكاليات التمويل والاكراهات الاستقلالية والحرية في صناعة الخبرة وصناعة المعرفة.

تعقيب:

بسم الله الرحمن الرحيم، أعتقد بأن التحدي الأبرز خاصة في الدول العربية هو شكل الحكم الممارس في هذه الدول والتي حكمت بشكل أساسي إما على الفردية أو الشمولية في اتخاذ القرار، وهو التحدي الذي لا ينظر إلى المستشارين أو الخبراء

وهناك تحدٍّ أيضاً آخر هو عدم تطور مناهج التعليم، ونحن لا نتكلم عن التعليم الجامعي، بل نتكلم عن التعليم الأساسي وغيرها التي تؤسس إلى الوصول إلى مرحلة إدراج مناهج التعليم والدراسات المستقبلية في الجامعات، فلا يوجد هناك مناهج تدريس دراسات مستقبلية في الجامعات العربية بشكل كما هو في المفهوم الغربي، وأول ما بدأت هذه الدراسات المستقبلية بدأت على المفهوم الاقتصادي، فالشركات النفطية هي أول من بدأت في التفكير الإستراتيجي للخروج من أزمتها الاقتصادية، أيضاً هناك غياب لمفهوم البحث العلمي والتخطيط الإستراتيجي.

سؤال:

كيف نستطيع الوصول إلى علاقة ما بين المفكرين الإستراتيجيين وحكومات لا تعتمد الديمقراطية ولا تعتمد بشكل أساسي مفهوم الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني وتعتمد على الفردية في اتخاذ القرار؟

مداخلة السيد محمد سالم الراشد:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لجميع الإخوة السادة المحاضرين، هناك خلل بين علاقة الدولة بالمجتمع، وهذه أثرت في علاقة السلطة بالشعب، وهذه قضية جذرية موجودة في مجتمعاتنا العربية، وأعتقد أن لها تأثيراً كبيراً جداً على ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين صانع القرار والمستشار أو بيوت الخبرة إن صح التعبير، وأنا لاحظت أن الإخوة المحاضرين يركزون كثيراً على تحليل وتشريح قضية الضعف المركزي لبيوت الخبرة وعملية البحث، ولكن لم أرَ تحليلاً قوياً لطبيعة صاحب القرار السياسي وتأهيل صاحب هذا القرار السياسي وشخصيته وتكوينه وطبيعة علاقته، وأنا أعتقد أنه لم يتم التركيز على هذه النقطة بقدر ما تم التركيز على موضوع مراكز البحث وتطويرها وما شابه ذلك، فإذا كان الإخوان عندهم إضافات على هذا الموضوع أرجو أن يركزوا عليها في تعقيبات وتعليقات، وشكراً.

سؤال نادية عبدالله من اليمن:

سؤالي يمكن أن يرد عليه أي من المحاضرين، وهو: كيف يمكن أن نقنع صاحب القرار بالاعتماد على الخطط الإستراتيجية أو على المستشارين أو على مراكز الدراسات، خاصة أن معظم الحكام العرب - للأسف - أو معظم أمراء وملوك الخليج يعتمدون في اتخاذ القرارات على أهوائهم الشخصية وعلى ميولهم الشخصية، وهذا للأسف يؤثر بشكل كبير جداً على الكثير من الدول العربية، وخاصة ما يحدث اليوم في اليمن، لا يتم الاعتماد على دراسات حقيقية ودراسات الوضع بالداخل، فمع من يمكن أن يتم التحالف أو مع ما لم يتم التحالف معهم؟ والسؤال: كيف يمكن أن نقنع هؤلاء الملوك أو هؤلاء الأمراء للاعتماد على مراكز دراسات حقيقية مثلما يحدث في الغرب، اليوم أمريكا عندما غيرت تحالفاتها وبدأت تعتمد على إيران لم تعتمد على إيران من فراغ

اعتمدت إستراتيجيات وعلى خطط وعلى دراسات حقيقية وحددت من حلفائها في الشرق الأوسط، ومن لا يمكن أن تعتمد عليهم، فكيف نقنع هؤلاء بالاعتماد على مراكز الدراسات؟ وشكراً.

سؤال:

شكراً على دعوتي لهذه الفاعلية الطيبة، وكان عندي استفسار للإخوة منظمي الندوة حول عدم وجود مساهمة للتجربة المصرية، خاصة أنها كانت تجربة ثرية في ظل حكومة الدكتور مرسي التي تميزت بعدم الوقوع تحت ضغوط معينة إقليمية أو دولية، وبخاصة أن المشاركين فيها كثر، فعندنا أكثر من ثلاثة وزراء مصريين في إسطنبول، حتى في هذه الجلسة عندنا رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى المصري، وعندنا أحد الشباب هنا الأستاذ عبدالرحمن كان أحد أعضاء الفرق الفنية المساعدة لمساعد الرئيس مرسي؛ وبالتالي أظن أن التجربة المصرية كانت ستضيف للجلسة الكثير، وشكراً.

سؤال:

أنا طالبة جامعية، وأريد أن أسأل سؤالاً عاماً؛ وهو حينما نؤمن علاقتنا مع دول إخواننا المسلمين لاحظت أن في نفس الوقت تتدهور علاقتنا مع دول غير المسلمين، وأعتقد أنه حتى إذا أمنا علاقتنا مع دول المسلمين فلن تسمح لنا دول الأعداء بهذا، وسوف تتدهور علاقتنا مرة أخرى، ولكي نستطيع أن نؤمن علاقة صداقة مع دول غير المسلمين ماذا يجب علينا فعله كدول مسلمة؟

تعقيبات المحاضرات

السيد محمد حسين أبو صالح:

في الحقيقة أنا ذكرت أن الانفصام بين التخطيط الإستراتيجي والأمن القومي؛ لأننا نميل في العالم العربي إلى علم الإستراتيجيات الخاص بأعمال الشركات والربح والزبون؛ ولذلك إذا سألنا: ماذا تعني من قوة؟ فهي مجموعة من الظروف عندما أن نصل إليها نستطيع أن نحكم سيطرتنا أو نتعامل مع أربع أو خمس دوائر، وهي دائرة النفس البشرية، وكيف نسيطر عليها الدائرة الوطنية الخارجية وحتى قضايا المستقبل، وبالتالي هي تقاس بمؤشرات معينة، وهذا لا يمكن تحقيقه في فترة زمنية قصيرة، إذاً لا يمكن أن نتعامل مع واقعنا الحالي برؤى تكتيكية، فنحن نواجه الآن ما يسمى إدارة الأزمات والخصم لدينا دائماً يجعلنا في حالة لهث، وهو من أدوات الصراع المعروفة؛ لذلك نحن نحتاج إلى حل في اتجاهين؛ الاتجاه الأول هو أن نعين دولنا في وضع إستراتيجيات جديدة إستراتيجية ثقافية نعيد بها تشكيل بناء نفسي ووجداني وثقافي وأنماط تفكير وإبداعي إستراتيجي وتأثيره في مفهوم الدولة بشكل كبير، هذا قد يحتاج إلى إعادة صياغة إستراتيجيات ثقافية وإعلامية وتربوية، نحن محتاجون إلى إستراتيجيات سياسية، وأبرز ما نحتاج له هو بناء سياسي جديد لن يأتي في يومين، وواحدة من أهم إستراتيجيتنا الأساسية كيف نتعامل مع النفس البشرية، قضية الشفافية قضية المحاسبة، مراكز إعدادات القرار، كلها ترتيبات إستراتيجية يمكن أن نؤسس لها، لكن هذه تحتاج إلى تأسيس ابتدائي في التعليم، يعني نحن إذا ما علمنا الطفل الشفافية لا نقدر أن نطالبه بأن يكون سياسياً لاحقاً، هذا بناء سياسي وبناء ثقافي، ونحن نحتاج إلى إحكام آليات صناعة القرار، ونحن الآن دخلنا في مشكلة في السودان، فيقول فلا الفلاني بروفيسور في الهندسة لكن يتعين وزيراً ويفشل، وهناك فرق بين أن يكون تقنياً

أفهم في قضية الأمن، وبأن يكون عندي إدراك إستراتيجي، وأستطيع أن أقرأ التفكير الإستراتيجي، ولا يكفي أن أكون بروفيسوراً أو أن أكون عارفاً بشيء معين ولا أفهم في الأمن القومي وفي الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي وقراءة البيئة الإستراتيجية والوعي الإستراتيجي، فلابد من تأهيل القيادة الإستراتيجية.

وأختصر وأقول: لا بد من بناء فكري جديد نؤسس ماذا نفهم في القوى بروح الإسلام؟ ربنا أمر، وما استطعتم من قوى الفكر السياسي والفكر الاجتماعي والفكر الثقافي كيف نؤسس لتحقيق أمننا القومي أمن المستقبل حتى أمن العالم؟ وفي نفس الوقت كيف نشكل إستراتيجياتنا عن طريق التأهيل من بداية التعليم والتربية؟ وكيف نؤسس إستراتيجية بحث علمي تصوب نحو إستراتيجياتنا المختلفة؟ وهذا يحتاج إلى جهد كبير، وإلى ذلك الحين أنا أقترح أن نطرح مبادرة واحدة من أهم الأسباب قيام مناظرة «البيريكس» هو أن جهة ما ساعدت الناس أن تفكر، والآن هناك حوار بين بعض الدول العربية وآخرين، وهناك من يحاور روسيا ويحاور الصين على انفراد، والآن الإقليم يحتاج إلى مبادرة تشبه «البيريكس»، وهذا هو التحدي لمراكز التفكير كحل أدنى، وشكراً جزيلاً.

د. فهد العرابي الحارثي:

أنا سأجيب في شكل نقاط حتى لا أطول، أولاً مشكلة الحكومات العربية مع البحث العلمي ومع التخطيط الإستراتيجي ليست مشكلة أمراء الخليج وحدهم، وإنما هي مشكلة العالم العربي كله مع الأسف، والآن الأوضاع أحسن بكل صدق، فبدأ موضوع مراكز البحث ومراكز الإستراتيجيات، فتجد الاهتمام أكثر الآن، أما بالنسبة للجامعات العربية فللأسف نحن مشكلتنا الأساسية مثلما تفضل الدكتور أبو صالح هي التعليم نفسه، فالتعليم لا يؤهل لتخريج أناس يعون أهمية البحث العلمي أو يستطيعون أن يقوموا بمهمات البحث العلمي، والجامعة مفرغة من رسالتها الحقيقية، والجامعة ليست مهمتها أن تلقن الشباب معلومات، وإنما الجامعة مهمتها أن تخلق لدى الشباب فكراً منظماً يعرف كيف يستخدم المعلومات، وهذا غير موجود الآن، البحث العلمي يكتشف

صاحب القرار أنه قد يدله على أشياء لم يكن يدركها، وهذه تجربة نحن قمنا بها في مركز أسبار – وبالمناسبة مركز أسبار عمره ٢١ سنة – واكتشفنا أن حتى النخب الثقافية لا تعرف المجتمع السعودي معرفة حقيقية، وليس صانع القرار، حتى النخبة السعودية لا تعرف المجتمع السعودي، وقمنا بعمل دراسة عن تقييم تجربة انتخابات البلدية الأولى، ومن ضمن الأسئلة كان هناك هل تقبل أن تكون المرأة مرشحة للانتخابات؟ وهل تقبل أن تنتخب المرأة السعودية؟ وإجابة السعوديين كانت سلبية بالمناسبة، ولا نتحدث عن القرى أو الهجرة البعيدة عن المدن الحضارية، بل في المدن الحضارية نفسها في جدة والرياض والمنطقة الشرقية نسبة كبيرة منهم وصلت إلى أكثر من ٤٠٪ ترفض أن تنتخب المرأة السعودية وأن تترشح نسبة أكبر فوق الـ ٥٠٪، فاكتشفنا أننا لا نعرف المجتمع السعودي حقيقة، ومع هذا الدولة والحكومة حاولت أن تقود المجتمع السعودي، فرشحت ثلاثين امرأة في مجلس الشورى السعودي دفعة واحدة، فالبحث العلمي يساعد صاحب القرار، وأعود إلى توجيه المراكز البحثية، فإذا أنت توجه مركز البحث افعل ما شئت ولا حاجة لمركز البحث العلمي واتخذ القرار الذي تريده أنت وانتهت المسألة، وأنت بالطريقة هذه كأنك تذهب إلى الطبيب وتقول: أنا أريد أن أكشف ولديَّ مشكلات وآلام، ولكن لا تخبرني بالمرض، كيف يكون هذا؟ فأنت تذهب إلى الطبيب لكي يخبرك بالمرض وبناء عليه تعالجه يعني مهمتنا نحن في المراكز البحثية أن نضع سيناريوهات لصحاب القرار وهو يختار ما يراه مناسباً، ويضيف عليه أو يلغيه أو يقدم فيه أو يؤخره، وأنا مع فكرة أيضاً عدم الإغراق في الأكاديميات لصاحب القرار، فصاحب القرار يريد أشياء عملية، ونحن تعلمنا هذا في الفترة الأخيرة، فهناك فرق بين بحث أقوم به لترقية أكاديمية وتكون هناك شروط صارمة للبحث العلمي، وفرق بين بحث أقوم به لصاحب قرار يريد أن يتخذ قراراً أو عدة قرارات بناء على هذه الدراسة، وشكراً جزيلاً.

الوزير جمال أحمد الشهاب:

سأحاول ألا أكرر؛ لأن المشكلة في هذا الموضوع - وليسمحوا لي الإخوة المنظمون - كان المفروض أن توزع الأمور على الإخوة حتى لا يكون هناك تكرار، إما توزيع جغرافي حتى نتكلم عن كل واحد وتجربته في بلده، أو تقسيم موضوعي حتى لا يحدث تكرار، ومن الواضح أن هناك تكراراً، ومع الأسف الشديد حتى السائلين يكررون؛ فبالتالي أنا أعتقد أن هذه مسألة مهمة لإدارة الاستشارة في المستقبل. ما ذكر أعتقد أننا جميعاً نعرف بأن صاحب القرار عندنا في منطقتنا العربية يستشير حين التأزيم، وحين تكون هناك كارثة، أما إذا كان مرتاحاً فلا يعرف الاستشارة، ومع الأسف هذا واقع، قضية الاستشارة من الخارج أيضاً هناك احتياجات في بعض الأحيان من الاستشارة من الخارج، فقط لأخذ مصداقية للقرار، وقد تكون الاستشارة غير صحيحة، ولكن مع الأسف الشديد الشارع السياسي قبل أن يكون هناك استشارة الصندوق الدولي ولا يقبل أن تكون هناك استشارة من الأخ العربي، فصاحب القرار في بعض الأوقات أنه يريد أن يستعين فقط في هذه الخدمة الخارجية، وإن كانت تكلفه الكثير، وإن كانت غير موضوعية، وإن كان لا يستفيد منها، وإنما هو فقط قبول سياسي، وهذا أمر حدث بالفعل، والأمر الآخر أن مراكز القرار نفسها هي ينبغي أن تبادر، وأقصد مراكز التفكير ينبغي هي أن تبادر، ومع الأسف الشديد لدينا بعض أصحاب القرار لا يدركون المخاطر، والمفترض أن مراكز التفكير تخلق الفرصة بأن تخبره بأنه هناك خطراً معيناً، ثم تخدم هذه الفرصة أو هذا الأمر الذي حركت الموضوع بشأنه وهو موضوع كبير وطويل.

الدكتور سعد الدين العثماني:

أنا لن أكرر ما قيل قبلي؛ لأن كثيراً من الأمور سبق وأن تمت مناقشتها، لكن أريد أن أشير فقط إلى أن تطور صاحب القرار وتطور مراكز البحوث مرتبط بالتطور المجتمعي في دولنا على قدر الوعي الموجود، وهذا الوعي أيضاً ينسحب على النخب السياسية وعلى النخب الفكرية، وليس هناك مراكز دراسات تنشأ في مجتمع متخلف وتكون

متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا مستحيل؛ لأن هناك الباحثين من هذا المجتمع، وهذه مشكلة حقيقة، فلذلك نحن واجبنا كل من موقعه الإسهام في حركة التطور الفكري وحركة التطور في المجتمع؛ ليستطيع أن يتكيف مع المستجدات الجديدة ومع المهام الجديدة لمراكز التفكير ومع المهام الجديدة لمن يتخذ القرار مع العلاقة الجيدة بين الطرفين، وهذا كله يتم نسيجه ثقافياً ولا ينسج فقط عن طرق أماني أو قوانين أو ما شابه، فالمشكلة ما لم يكن هناك تطور ثقافي حقيقي في المجتمع يصعب أن نبني ما نريده، فلذلك التطور يحتاج إلى زمن ويحتاج إلى وقت ويحتاج إلى استقرار أيضاً على حسب الدول، وكل دولة عندها شروطها الخاصة، فلذلك لنساهم في هذه الدفعة الفكرية والثقافية في المجتمع نستطيع بها أن نبني علاقة سليمة بين الطرفين، وشكراً.

الدكتور رضا السعيدي:

شكراً في تفاعل سريع؛ أولاً مثلما تفضل الدكتور عثماني هذا يحتاج إلى صنع ثقافة ووعي بأهمية مراكز التفكير وتوجيه السياسة يمكن أن تتحقق كذلك بمهنية وحرفية، هذه المراكز ومصداقيتها وقدرتها على مساعدة أو دفع صاحب القرار على التفاعل الإيجابي مع الاستشارة ومع التقارير التي تعدها مراكز الدراسات ومراكز الخبرة، كذلك تحتاج إلى قابلية ثقافية في وعي صاحب القرار الذي مازال حتى في وعينا الإسلامي المقتنع بأن الشورى مخبرة وليست شورى ملزمة، فهي في عمق ثقافتنا، وهذا موجود ليس فقط على مستوى الحكام حتى على مستوى الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية، ونقطة أخيرة دور مراكز الدراسات والبحث الأجنبية الناشطة في العالم العربي، فهناك بعضها على علاقة بجهات صنع القرار الدولي سواء إن كانت مؤسسات عالمية أو مرتبطة بجهات تأثير دولية، ولكن هناك مراكز لها ارتباط مشبوه بجهات استخباراتية، وهناك مراكز أخرى تساعد على أو تهدف إلى التأثير في أوساط النخبة وتوجيه السياسة العامة مرتبطة بمنظومات فكرية أيديولوجية وحزبية في البلدان العربية والناشطة كثيراً بعد الربيع العربي والتحولات التي حدثت في بلداننا، فليست كلها يمكن الاستفادة منها،

فلابد من التنبه من بعض هذه المراكز الناشطة ضمن دوائر ليست بالضرورة في خدمة أوطاننا أو خدمة عالمنا الإسلامي.

مداخلة أخيرة للسيد جمال أحمد الشهاب:

فقط حتى لا نقسو على أنفسنا في هذا الاجتماع، البارحة كنت أسمع على قناة الـ BBC كيف أن دولة مثل بريطانيا العظمى مستدعية إلى صندوق النقد الدولي حتى يقوم لها بدراسة في بريطانيا؛ ما آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟ فعجزت بريطانيا أن تقنع شعبها وأن يكون هناك مراكز مفيدة لها؛ فاحتاجت إلى مستشار خارجي في هذا الموضوع، فقط حتى لا نقسو على أنفسنا، العالم كله يعاني من هذا الأمر.

المنتدى الفكريّ والتَّطويري الثاني لمجموعة التَّفكير الإستراتيجيِّ

١٤ مايو ٢٠١٦م/ إسطنبول

تحت عنوان:

مستقبل المنطقة بمنظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الإستراتيجي

وذلك بالتعاون مع مجموعة التفكير الإستراتيجي

ومؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA) التركية

بناء الإمكانات والدور الوظيفي لمراكز التفكير (رؤى وتحديات)

رئيس الجلسة:

الأستاذ: ناصر المانع

رئيس أكاديمية آكام للتطوير

المحاضرون:

د. خيري عمر

د. عبدالحليم زيدان

حسن بصري

د. بيرول أكجون

د. ناصر المانع

رئيس الجلسة ورئيس أكاديمية آكام للتطوير

سيتم تقديم أربع ورقات في هذه الجلسة في إطار الموضوع الذي سيتم مناقشته اليوم وهو بناء الإمكانيات والدور الوظيفي لمراكز التفكير الإستراتيجي رؤى وتحديات حول هذا الموضوع، وقبل البدء بالمحاضرين أود أن أفتح بالمداخلة التالية.

إن عنوان المنتدى وهو «مستقبل المنطقة بمنظور السياسيين ومراكز البحث»، وإن مراكز البحث هو عبارة عن مصطلح أوسع من مصطلح «المفكر السياسي»، ونحن نزاوج ما بين النصين المراكز البحثية والمفكرين أيضاً.

في البداية، سوف أضع إطاراً عاماً في مقدمة هذه الجلسة أذكر فيها عشر نقاط في تصوره منهجية ومهمة تمثل إضافة:

النقطة الأولى: إذا اعتبرنا أن مستويات العمل في أي موضوع ما مستوى التنظير للعمل ومستوى التخطيط للعمل ومستوى قيادة العمل ومستوى تنفيذ العمل ومستوى الترويج للعمل أو الفكرة.

تنظير وتخطيط وقيادة وتنفيذ وترويج في ظني أننا في حاجة إلى دعم مراكز البحوث والاستشارات في المستويات الخمسة، نحتاج إلى استشارات على مستوى التنظير واستشراف المستقبل، ونحتاج إلى استشارات متخصصة في مجال مستوى التخطيط للعمل، وهي استشارات تخطيطية ونحتاج إلى استشارات في مستوى قيادة الفكرة واتخاذ القرار، ونحتاج إلى استشارات في مجال الإدارة التشغيلية ونحتاج إلى استشارات في مجال الترويج للفكرة أو العمل حتى نصنع ثقافة القرار، ولذلك يفترض أن تكون المراكز متخصصة ولها تركيز على أحد المستويات أو أكثر.

النقطة الثانية: من الواضح أن هناك إشكالية في أغلب المؤسسات فيما يسمى

مراكز دعم اتخاذ القرار، كثير من الحكومات والوزارات والهيئات لا يوجد فيها فريق يساعد في اتخاذ القرار، وإن وجد قد يكون غير فاعل أو غير متخصص، اليوم لا يكفي أن يوجد هذا الفريق، بل إن المطلوب هو تطوير منظومات دعم اتخاذ القرار، واليوم نتحدث عن أن كثيراً من المؤسسات لها منظومات معلنة، وقد قرأت تقارير عن مؤسسة الشرطة في دبي يفتخرون أن لنا ست منظومات لدعم القرار ونحن ننتقل بينها.

أيضاً من التحديات ومن النقاط التي نفتح بها نقاط مهمة أن كثيراً من القرارات تبدأ قرارات تشغيلية وتكتيكية، وتتحول إلى قرارات إستراتيجية بالنسبة إلى المؤسسة بدون قرار من المؤسسة وبدون تحكم من المؤسسة، فيصبح الواقع التشغيلي والتكتيكي هو إستراتيجية للمؤسسة وتورط المؤسسة، وهذا قد يكون أحد أسباب غياب مؤسسات دعم القرار والمتحكمة في الأداء.

أيضاً من الملاحظات العشرة أن الثقة تكتسب ولا تطلب، الثقة ما بين صاحب القرار ومتخذ القرار وما بين المستشارين أو مؤسسة دعم القرار يفترض أن تكون مبنية على ثقة، فصاحب القرار يحتاج إلى من يدعمه في القرار، والجهة الداعمة لها مخرجات مقنعة لمتخذ القرار، وعلى هذا الأساس تبنى العلاقة.

الملاحظة الخامسة في نظري مهمة؛ وهي أن كثيراً من مراكز الدراسات مازالت تعتمد على التخطيط المبتكر في صياغة دراستها وبحوثها وليس التخطيط القائم على المعلومات الميدانية، فتكون الدراسة أو الباحث جالساً ويجمع معلوماته من تقارير مكتوبة ومن الإنترنت، وقد تكون هذه التقارير موجهة أصلاً أو غير دقيقة، وهذا تحدٍّ كبير لمراكز الدراسات، وهو كيف تصل إلى المعلومة وتبني بحثاً ودراسة قائمة على معلومة؟

وهناك نقطة سادسة مرتبطة وخطيرة؛ فهناك ظاهرة عالمية بدأت في الغرب وانتقلت عندنا أو العكس، فالبعض يرى أن وزارات الخارجية في أغلب دول العالم قلّت فيها الحياة المدنية والدبلوماسية لصالح العمل المخابراتي والأمني، وهذا برر وجود رؤساء خارجية في دول عظمى هم أصلاً من المؤسسة العسكرية والأمنية والمخابراتية، يديرون وزارات الخارجية بفلسفة العمل الأمني والمخابراتي والعسكري، ورأينا في أمريكا وزراء

تناوبوا في أكبر دولة في العالم على هذا المنصب وهم أصلاً من المؤسسة العسكرية، ومن المخابرات ومن الأمن القومي، فمؤشر لتقلص الحياة الدبلوماسية والمدنية في العمل السياسي لصالح العمل المخابراتي الأمني، وهذا يلقي بعبء وضغط على المؤسسات الدراسية والبحثية كيف تصل إلى المعلومة؟ وكيف تتحقق من المعلومة؟ وكيف تصنف المعلومات وتتعامل معها حتى لا تكون مفعولاً بها وهي مجرد تتعاطى من خلال توجيه؟

الملاحظة السابعة: هناك قاعدة واضحة في عملية التخطيط وفي عملية صنع القرار، كثير من الدول الكبرى والعظمى وكثير من الشركات والمؤسسات العريقة والقوية ولها مستشارون داخليون أقوياء، إلا أنها لا تكتفي بالاستشارة الداخلية، فتلجأ إلى مستشار خارجي، ليس ضعفاً من المؤسسة، ولكنها منهجية عمل، حيث إن المستشار الخارجي ينظر من خارج الصندوق ويضع الرؤية والأفكار وينتقد بحرية، بعكس المستشار الداخلي هو ابن المؤسسة، وقد يكون هو جزءاً من المشكلة؛ فبالتالي يفتقد الحيادية المطلوبة، بالإضافة إلى أن المستشار الخارجي هو أكثر حيادية ومصداقية أحياناً في الاستشارة فيقنع الرأي العام ويضيف إضافة في مخرجات الاستشارة.

نقطة أخرى: لافت للنظر إلى أن عدد المراكز كبيرة، ولكن جلها غير متخصصة، على سبيل المثال عندنا المراكز العربية في إسطنبول عشرة، وقد يكون في الملف الواحد سبعة أو ثمانية مراكز في ملف واحد في دولة واحدة، ونتمنى قريباً أن نرى مراكز دراسات تخصص جغرافيا وفئوية وتخصصاً في مجالات؛ حتى تكون مخرجاتها أكثر تركيزاً وأكثر أداء، ونأمل أن نوفق في الوصول إلى المعلومة وتكون عندنا أدوات جادة ومفيدة.

وفي النهاية؛ أختم بالشكر وتقديم المداخلة الأولى والكلمة الأولى حسب ترتيب اللجنة المنظمة ستكون للدكتور عبدالحليم زيدان، كما تم ذكره من قبل هو رئيس معهد برامج التنمية الحضارية لبنان.

تحديات ورؤى في بناء مراكز البحث

د. عبدالحليم زيدان
رئيس معهد برامج التنمية الحضارية - لبنان

وبعد حمد الله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم، أتوجه بالشكر للجهات المنظمة مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز SETA، إن في رحلتنا إلى تثمير موارد النهوض نحتاج إلى التدرج الرؤيوي للاستشراف وهو المفقود الأكبر فيما أرى من كل ما نقرأ جميعاً، وكلنا مهتمون بدراسات الفكر الإستراتيجي منتجاته ومشتقاته وخططه إلخ.. وكلنا نقرأ فيه الذي ينتج ويرسل وينشر ويخص به أقوام ويعمم لآخرين، وكلنا نفتقد في مساحة كبيرة من هذا الفكر لجزئية أو لمربع الاستشراف المنهجي أو الاستشراف العلمي، كل ما نراه أو كثير مما نراه حتى لا نعمم بالمطلق هو إعادة تحليل الوقائع كما ظهرت على السطح في معظم الأحيان يعني في منتوج إعلامي كما جاءتنا في الأخبار أو في المتابعات، ويغيب عنا دائماً أهم رقم فيها وهو المعلومات، وقد تكون بعض الحالات التي مرت بنا مؤخراً يعني ديناميكا الصراع السوري حتى الآن هو أزمة معلومات، ما نشأ مؤخراً من إشكال أو من صراع أو من أزمة تصافي أو تصالح بين الرئيس أردوغان والرئيس داود أوغلو هو أزمة معلومات، انتخاب «صادق خان» المسلم الشيعي، الأخ السني الحباب، لا العلماني الليبرالي، لا مساعد المثليين إلى آخره هو أزمة معلومات، ولكن رغم إقرارنا جميعاً بأن هناك أزمة معلومات لا نمنع أنفسنا ولا نحجزها على أن ندلي بأدلة عجيبة غريبة، وكلها تقوم على ما نسميه المساحة أو الهامش المتاح للتحليل، ويتحول من هامش إلى متن وأساس، ثم نتصارع ونتبارى في تفكيكه إلى بعضنا بعضاً؛ يعني على سبيل المثال؛ أحد يعطي تحليلاً والآخر يفكك تحليلاً والآخر يرد على التحليل، وكلهم بلا معلومات، ولا نجد أي بأس في ذلك؛ يعني الثقافة

التحليلية السطحية القائمة على ما نشر في الأخبار، وهي آخر مرحلة، هي القشرة الأخيرة التي تتعلق بكتلة الحدث، كلنا أثرى هذه القشرة، وليس لدينا شيء من الكتلة، ومع ذلك نرد أنفسنا بالكثرة الكثيرة، فيما صار ينشر في مثل هذه الأشياء وما يطلق عليه التحليل الموضوعي والتحليل الحدثي والتحليل السياسي والتحليل الفكري، ولذلك سأتطرق إلى هندسة هذا الموضوع ونضعه في خارطة ونقول: هناك شيء اسمه المادة وبعدها استخدامها، وفي شيء اسمه الملاحظات عليها أو بعض التنويهات على مستوى الرؤية، المادة في الرؤية هي الأفكار والطموح والمسارات والاستشراف والأمل مثلاً كما تفضل الدكتور أبو صالح، هذه مسألة مرتبطة بخارطة معنوية معرفية وروحية، وأيضاً هذه مسألة غائبة في الترويج، وفي صناعة الرأي العام في صناعة الثقافة المساندة، أما عن مستوى الاستخدام فهو يعطينا البدائل والصيغ والأطروحات الرؤيوية والمستقبلات، وهي عبارة عن صيغ مستقبلية كمفردات ثم كمستخدمات، وبالنسبة للملاحظات أنها تفتح جيلاً كبيراً أو نطاقياً أو أثرياً أو ناتجاً، وهذه الجزئية الأساسية هي المادة المكونة وهذا الخط الأساسي للرؤية.

الشق الثاني هو كيف ننقل هذه الرؤية إلى وقائع ولدينا جسر عبور وهو الخطط وهي قائمة على سيناريوهات ودراسات ومجالات ومقارنات واقتباسات، فإذا مادتها هنا هي مادة مهنية تقنية فنية وليست أفكاراً ورؤى إلى آخره، فالأفكار والرؤى لها حيز أول.

الاستخدام: التشكيلات والأولويات التقدير والتوقع وتجنب المناورات وهي الأساس في ديناميكا الحدث وفي التعامل مع الحدث، ثم ديناميكا رد الفعل على الحدث، فإذا غاب الأول والثاني فتلقائياً سنكون أسرى الأخير، وهو رد الفعل على الحدث، ولذلك نجد أن معظم ما نسميه أحياناً انزلاقاً في التحليلات هو انزلاق في حيز رد الفعل ليس فيه لا الفعل ولا التعامل مع الفعل وإنما رد الفعل.

المنطقة الأخيرة وهي المنطقة التنفيذية قائمة على البدائل والمناورات، وهناك الجملة الشهيرة التي أصبحت من الزمن الماضي وهي «السيناريو أ والسيناريو ب والسيناريو ج» المؤسسات أو البرامج التي ستتحرك فيها، الاستخدام والمستخدمون لها أناس إداريون،

المستخدمون هناك تشكيلات منظومات وحكومة إلى آخره، والآن صار هناك إداريون يخصصون وإداريون يقومون بالتطبيق ثم التخصصات بما فيها تخصصات ترعى وتنتج الإبداع التي بها المواهب، وكما تفضل الدكتور من قبلنا بخصوص الأكاديمية وهي أمر خطير الحقيقة؛ حيث إن الأكاديمية العربية هي أكاديمية تنميط العقل وليست إطلاق الإبداع؛ وبالتالي كيف نتوقع ثقافة إبداعية مساندة إذا كنا من الأساس نكون أرتالاً من النمطيين، وبالطبيعي أن تكون الثقافة نمطية، ومن هنا أقول: إن الرؤية مرتبطة بالتطلعات والخطط بالآليات والتنفيذ بالإدارة؛ وبالتالي نحن أمام تصورات ثم نماذج وتجارب ثم موارد وخيارات وأمام معالم ومجالات وتفاصيل إذا وضعنا الخط الأول سنقول هذا هو التفكير الإستراتيجي الذي نسميه تفكيراً توجيهياً، ويجب أن يكون في موضع التوجيه وليس موضع تحليل الأحداث ولا موضع تحليل الوقائع والحيثيات.

الخط الثاني هو التخطيطي؛ وهو التخطيط الإستراتيجي، والخط الثالث وهو التنفيذ.

وهناك ثلاثة رادارات؛ وهي المعايير والرؤى والتحديات والمنطقة التي تتحرك فيها أو ديناميكا التحرك بين الثلاثة هي التي تنتج مساحة الثقة أو الفجوة التي تحدث عنها الأساتذة السابقون في هذه الجلسة، الفجوة القائمة هي في الأساس فجوة ثقة؛ يعني عندما نقول: إنه لا يثق بمراكز الأبحاث ويعتبرها سطحية أو يعتبرها نظرية أو يعتبرها خارج الوقائع والميادين؛ فهذه ستكون أزمة ثقة في أي منتج سينتج من عندها بالوقت الذي نستخدم فيه الأرقام بإحصائية ونقول فيه: إن في أمريكا أكثر من ألفي مركز للأبحاث، ومراكز الأبحاث التي نتحدث عنها ليست كلها مراكز أبحاث للتحليل السياسي، بل هي مراكز أبحاث لرسم مستقبلات اجتماعية بكامل المنظومة المجتمعية من التعليم والتربية والتدريب إلى المجتمع بمعناه الاجتماعي إلى الطب والهندسة إلى كل هذه المجالات هي منظومة، فنحن أسرى كلمة تفكير إستراتيجي، فهذا معناه لدينا فقط التوجه السياسي والتفكير السياسي والقرار السياسي، وهذه أزمة فكرية في جذرها.

والآن سأطرح بعض الرؤى لنرى كيف ستتقاطع الدوائر الثلاث التي تحدثت عنها

من قبل:

الأهم في الرؤى أن تستطيع أن تؤدي شمولية مجالية توجيهية.

شمولية في المجالات وشمولية في آلية التوجيه، ولا يكفي أن نقول: إننا مركز شمولي أو نحن مركز دراسات شمولي، فإذا وضعنا ثوابت لهذه المنظومة فأول مصطلح يجب أن يضخ في الوجدان ويصير هو الأساس ليس طبيعة النظر بين الطرفين، وإنما كيف نولد شراكة، والشراكة لا تعني خمسين إلى خمسين، قد تكون في مكان عشرين بالمائة أو ثمانين بالمائة، وقد تكون في المكان الآخر ثلاثين بالمائة أو سبعين بالمائة إلى آخره.

نظرية الشراكة في هذا الموضوع تنطلق من عجينة القرار والمخاطرة يعني مؤسساتنا سواء متخذين القرار أو غيرهم أو رؤساء الجامعات أو رؤساء الشركات هل يعطون مساحة حقيقية منسبة؟ هل يعطي ثلاثين بالمائة من عجينة القرار لمن سيأتي بدراسة ما؟ هل يعطي لهذه الدراسة سلفاً المعطيات الحقيقية لما يجري أم يطلب منها أن تعمل الدراسة الميدانية الحيادية وبعدها عندما تأتي يقول لهم: عذراً لا نحن واقعنا مختلف ومعلوماتنا مختلفة وبالتالي كلامكم لا ينطبق علينا؟

يعني كأننا نفشل القرار قبل أن نتخذه، ونفشل السياسة أو الدراسة قبل أن يتم تقديمهما، فإن شراكة تحليل الوقائع والمعطيات شراكة بناء الرؤى المشتركة والمجالية، شراكة بناء الاتجاهات والخيارات، وشراكة تحسس الفراغات الكامنة للتحرك الإبداعي.

هناك فراغ كامن دائماً موجود، لكن إذا أثرنا التعامل مع الوقائع وصرنا نحن بنمطية رد الفعل على الوقائع فأين سيكون المجال الإبداعي؟ وأين هذه المساحة التي فيها الفراغ والذي ينتظرنا لنتحرك فيه؟

كل الناس ترصد التجربة التركية، ولكن أود أن أسألكم سؤالاً؛ كل الناس عندها قناعة أن التجربة التركية أثبتت جدارتها من مربع محلي وهو البلديات، الذي فعلته في البلديات لكي تثبت جدارتها لأول مرة ولننسَ السنوات العشر التي تلت ذلك التي كانت كلها مساحة من الفراغ الكامن.

الفراغ الأساسي الذي كان موجوداً هو فراغ أدائي تنفيذي، والنجاح في ملء الفراغ

التنفيذي حول القصة إلى قصة ثقة، وهذه الثقة على مستوى مجتمعي على مستوى سياسي على مستوى حزبي إلى أن انتهت إلى مستوى انتخابي.

شراكة تحسس الفراغات وشراكة الاستشراف المتكامل وليس فقط السياسي أو الأمني أو العسكري، وهو العامل الأهم لعقلية متخذي القرار، ونسينا الثقافي والاجتماعي والبنيوي الذي سيكون هو مادة المرحلة القادمة.

شراكة الصناعة الثقافية المتكاملة وشراكة المسؤولية والنتائج غنماً وغرماً يعني عندما تظهر النتيجة بفشل فمراكز الأبحاث هي المسؤولة والحاشية هي المسؤولة، ولكن لو ظهر القرار صحيحاً فالزعيم هو البطل، وهذا ما يحدث لدينا وهي ثقافة سائدة. كيف سنقضي عليها إذا لم نضع الهندسة الصحيحة للأشياء ووضعت الشراكة المطلوبة؟ بالنسبة للتحديات:

التكامل في الغنم والغرم والشفافية:

أول نقطة التبادل الحقيقي والدقيق للوقائع والمعطيات والمعلومات، وهذا شيء أساسي لا استغناء عنه؛ يعني أنا عندي في حقل الاستشارات ما بين الإدارية والإستراتيجية وما بين السياسية ثلاثين عاماً، ولاحظت أن أكبر أزمة نواجهها من المستشير أنه لا يعطيك معلومات حقيقية وكأنه يعطي معلومات لجهة مخابراتية ويعطيها معلومات مضللة ومعلومات سطحية ومعلومات يعرفها القاصي والداني، وعند المواجهة بالوقائع يقول: لا نحن لدينا معلومات أخرى، وتسأله: أين كانت هذه المعلومات عندما كلفت؟ فعندما تكلف الاستشاري يجب أن تعطيه كامل المعلومات.

النقطة الثانية: الضخ التوجيهي التبادلي وهو ما نسميه الترشيح التبادلي، أي معطيات مستجدة وأي تعديلات وأي متغيرات أو مغايرة في المعلومات يجب أن تضخ أولاً بأول.

تحديات الأطروحات في المجالات التكوينية والتعليم والتربية والتدريب والإعلام والترفيه ومحاضن اليافعين والشباب وهو أخطر شيء في صناعة الأجيال وللأسف

متروك حتى شعار آخر.

تحديات المسؤوليات والعواقب والمكاسب.

ربط الأكاديميا بالسوق والحاجات والتطلعات.

كلامنا عن البحث العلمي المفقود نسمع عنه منذ عشرين عاماً، ولكن كيف سنهندس ربط الأكاديميا بالسوق فعلياً؟ كيف سنهندس أن تكون جامعتنا مراكز بحث علمي توجيهي ثم قيادي؟

المسألة ليست أن نقول: إن الميزانيات تذهب للموظفين، وهذا صحيح، وأنا أشهد بهذا الأمر، وكنت بنفسي في مراكز أبحاث أكاديمية وغيرها، وكنت أرى أن المال كله مال الموظفين وليس مال القضايا والتطلعات، ولكن إذا ما وجد اتساق حقيقي بين القرارات والسياسة وبين المؤسسات سنبقى في هذه الحالة وتزداد.

أما بالنسبة إلى مجال المعايير، فالمواصفات هي الحد الأدنى لقبول الأشياء، المعايير هي حد تنافسي بين مقدمي الخدمات.

التزام المواصفات المهنية وهذا مطلب أساسي للارتقاء.

التنافس المعياري التميزي.

التزام أعلى درجات الموضوعية.

تقليص هامش الانحياز الفكري السياسي لمراكز القوى.

توسيع المشترك المفاهيمي والقيمي والأخلاقي قبل الفني والتقني، المشترك القيمي والمفاهيمي أهم وأكبر تأثيراً من الفني والتقني.

توسيع الاهتمام بمجال التفكير المستقبلي على حساب الإغراق في التحليل للوقائع وتقدير المواقف.

الدور المطلوب والوظيفية لمراكز التفكير والأبحاث

أ. حسن بصري:

أود البدء بشكر القائمين على تنظيم هذا الملتقى، وإعطائهم الفرصة لنا للتحدث عن موضوع مهم مثل هذا؛ حيث إن أفكار وآراء المفكرين لها تأثير كبير على متخذي القرار بأساليب مستحدثة، وهنا تصبح لدينا مشكلة في الحصول على المعلومات، والحصول على المعلومة الصحيحة ليس فقط يتعلق بالمفكرين، بل هي مشكلة ناقشتها العلوم الاجتماعية أيضاً؛ ولهذا السبب الشيء الذي نتحدث عنه هو أننا ننظر إلى المفكرين على أن لهم تأثيراً مباشراً على الحياة العملية، ومشكلة المفكرين في إنتاج وتقديم الأفكار لا تختلف في رأيي مع باقي العلوم الاجتماعية، ونلاحظ أن عدد المفكرين قد ازداد في فترة محددة، وعندما ننظر إلى الأمثلة حول العالم سنجد أن في الفترة المبكرة من الحرب الباردة ساعدت على زيادة عدد المفكرين في أمريكا، ولكن زاد هذا العدد بعد الحرب الباردة في باقي الدول خارج أمريكا، وعندما ننظر إلى منطقتنا نرى أن عدد المفكرين والمؤسسات الفكرية بدأ في الازدياد منذ خمسة عشر عاماً، وقبل هذا التاريخ لو نظرتم ما كنتم رأيتم المؤسسات الفكرية كثيراً.

عند السؤال: لماذا يزداد عدد هذه المؤسسات الفكرية؟ سنرى أن ذلك يرجع للحاجة إلى الأفكار والاستشارات وتأثيرها على الفترات السياسية، ونحن عادة نعرف المؤسسات الفكرية كالتالي:

إن مسؤولياتها هي طرح وإنتاج الأفكار ومشاركتها مع العامة والتأثير بهذه الأفكار على القرارات التي يتم اتخاذها، وقد تكون هناك طرق لتعريف المؤسسات الفكرية بشكل آخر، ولكن قمت بتوضيح التعريف بشكل مبسط كما سبق، ونستطيع أن نأخذ من هذا التعريف فكرة أن المؤسسات الفكرية عبارة عن جسر أي أنه يوجد في أحد الأطراف

معلومات ومصطلحات تم إنتاجها، وفي الطرف الآخر مجال تطبيق لهذه الأفكار، ولهذا السبب نحن نعتبر المؤسسات الفكرية جسراً بين هاتين النقطتين الأساسيتين، وننتظر من المؤسسات الفكرية أن تكون معلومات كافية عن أي شخص له تأثير مباشر على السياسة، وفي نفس الوقت عن أي عالم اجتماعي وصانع أفكار في الجامعات، وننتظر منها أيضاً أن تقرأ هذه المعلومات بشكل صحيح وكافٍ، وبهذه الطريقة تصبح العامل بين الطرفين، وفي الواقع هذا التعريف أو الشرح السابق بذاته يمثل إشكالية في هذا المجال ولو حتى رأينا هذا الموضوع بنظرة منطقية أي العمل على تقارب الطرفين وإنشاء جسر بينهما، ولكن تحقيق هذا الأمر من جهة واحدة أو من قبل شخص واحد له العديد من الصعوبات؛ يعني على الرغم من أن رؤية نواقص الطرفين وخلق جسر بينهما شيء منطقي فإنه لا يحتوي فقط على سلبياتهم بل أيضاً يحتوي على إيجابيات بمعنى ولذلك فالمؤسسات الفكرية تواجه مشكلة في التعريف عن نفسها.

هل مؤسسات التفكير يجب عليها تحليل وتقديم معلومات عملية أم أنها تعمل بشكل نظري فقط؟ وعندما نأتي لهذه النقطة نقف، فنحن عادة عندما ندخل في مجال الأبحاث في موضوع ما ننحدر ونميل نحو واحدة من النقطتين السابقتين، وكل منا له نماذج وأمثلة مختلفة، فهناك من لديه أفكار نظرية وآخر لديه أفكار عملية، وعلى الرغم من أننا نرى المؤسسات الفكرية هي منبع إنتاج وطرح الأفكار، فمع ذلك ننحدر إلى جانب واحد من الجانبين سواء العملي أو النظري؛ وما نناقشه اليوم بشأن المؤسسات الفكرية ليس بجديد، فالعلوم الاجتماعية قامت بهذه المناقشات على مدى قرون ماضية، والنقطة الأساسية في هذه النقاشات هو أنه يوجد مصدران لإنتاج الأفكار والمعلومات، والمصدران إما جمع معلومات ثم تعميمها أو جمعها واختبارها، والمشكلة التي نحن بصددها اليوم هي في الواقع مشكلة موجودة منذ وقت ووقفت عليها العلوم الاجتماعية أو كل العلوم الطبيعية؛ ولهذا السبب نحن الآن لا نناقش شيئاً جديداً، وفي بعض الأحيان نحاول خلق جسر بين النقطتين، ولكن في الواقع منا من ينحدر إلى الاتجاه العملي أو الاتجاه النظري ونحن نناقش الأمر ضمن هذا الإطار، ولماذا أتحدث عن هذه النقاط؟ وذلك

لأنه كلما أتينا لنعرف المؤسسات الفكرية فهناك من يرى أن لديه نموذجاً أو قالباً ثابتاً لتعريف المؤسسات الفكرية، وكأنه لدى المؤسسات الفكرية نموذج إنتاج معلومات ثابتة تجمع المعلومات على أساسه، وأنا أتحدث عن المؤسسات الفكرية الآن بهذه الطريقة؛ لأنني أرفض هذه الآراء؛ لأنه لا يوجد نموذج إنتاج أفكار ومعلومات ثابت في المؤسسات الفكرية، ونحن في الواقع نريد إحياء فترة نقل المعلومات بين هاتين المنطقتين (النظرية والعملية)، وعندما نقوم بهذا أيضاً فمن وقت لآخر ننحدر مرة ثانية لأحد الجانبين ونصبح في مواجهة التعريف الثابت مرة أخرى والذي هو كالتالي:

المؤسسات الفكرية المنعزلة عن الجامعات تنتج معلومات عملية أكثر من الجامعات التي تعمل بشكل نظري وأكاديمي أكثر، وهذا صحيح، ولكن إذا نظرنا من زاوية أخرى الجامعات هل كانت تهدف إلى إنتاج أفكار غير عملية؟ فسنجد أن هذا ليس صحيحاً؛ لأنه لو نظرنا إلى النقاشات الأساسية في فلسفة العلوم الاجتماعية سنجد العكس؛ أي أن الجامعات من المفترض أن تعمل على إعطاء معلومات عملية، والعلوم الاجتماعية التي نتحدث عنها ليست موضوع نقاش خاص بذاته، وعلى العكس؛ فإن العلوم الاجتماعية في طريقة إنتاجها للمعلومات لا تسعى نحو المعلومات الحقيقية، بل تهتم بالمعلومات المفيدة. ففي أحد الأطراف أو الجوانب هناك الحياة العملية والواقعية، وفي الطرف الآخر هناك الجامعات التي لا تجيب على الطرف أو الجانب الآخر، ولهذا فإن المؤسسات الفكرية تعمل على سد هذا الفراغ واعتماداً على الواقع، فإن العلوم الاجتماعية أثناء ظهورها كان هدفها الأساسي هو تعميم الفائدة، فمثلاً الرياضيات وجدت من أجل الوصول إلى الحقيقة، والعلوم الشرعية كذلك والفلسفة وجدت من أجل فهم الحقيقة، ولكن العلوم الاجتماعية وجدت من أجل إنتاج معلومات مفيدة، حتى إن الجامعة نفسها أنشئت لتعميم الفائدة، وعندما تقوم إحدى الجامعات بالنظر إلى الأمور من ناحية نظرية يكون هذا عيبها، والمؤسسات الفكرية لديها نفس دور الجامعات، ولكن عندما يكون الحديث عن المؤسسات الفكرية فنحن نعتقد أن المؤسسات الفكرية تعتمد على ما هو موجود على أرض الواقع (الحياة العملية)، وإذا حقاً بإمكاننا إنتاج أفكار من الأحداث الواقعية لكان على المراسلين

الصحفيين معرفة ما يحدث في سوريا أكثر منا، وسيكون لديهم قناعات أكثر منا جميعاً، وهكذا يوجد فكر خاطئ بأنه كلما كنت قريباً من مركز الحدث أو المشكلة سيكون بإمكانك تثبيت الحقيقة وتحديها وصحتها على أكمل وجه، وفي الواقع ماذا يظهر لنا، أو يوضح لنا إنتاج المعلومات العملية؟ أحياناً نكون قريبين من المشكلة ونفهمها بالشكل الصحيح، ولكن في أحيان أخرى علينا الابتعاد عن المشكلة حتى نفهمها بالشكل السليم (أي من الناحية النظرية)، ولهذا السبب فإننا نخطئ الصواب عندما نعتقد بأن المعلومات المنتجة من أرض الواقع هي معلومات صحيحة، ومؤسسات التفكير إذا لم تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار فإنها لن تتمكن من إنتاج أفكار مفيدة، وأريد أن أوضح لكم هذه المعاني بشكل مبسط؛ لو المؤسسات الفكرية بقيت متعلقة بمنطق جمع المعلومات من أرض الواقع فإنها ستواجه مشكلة، أريد أن أشارككم أولاً ببحث رأيته، حيث قام أحد الباحثين بعمل بحث حول أهم المشكلات التي تحدث في تركيا، وهي مشكلة الإرهاب، وخلال البحث عمل مع الإرهابيين وقال: عملت معهم، وحصلت على معلومات، وسأقوم بتقديم إستراتيجية؛ وهي الحصول على معلومات من منابع الإرهاب خلال بحثي على أرض الواقع، وإذا استطعنا القضاء على منابع الإرهاب هذه فإن مشكلة الإرهاب سيتم القضاء عليها، ويشرح: كيف قمت بهذا البحث؟ فذهبت إلى أكثر منطقة تشتعل بالأحداث الإرهابية، وقمت بعمل استبيان مع آلاف الناس، ولكي أدخل في صلب الموضوع قمت بعمل مقابلات شخصية، وجمعت المعلومات، ورأيت أن وجود الإرهاب في تركيا يرجع لأسباب عديدة، ويقول الباحث: إن من خلال بحثه عندما التقى بعشرة آلاف شخص قام بعمل استبيان، واستنتج الآتي: كما نعرف نحن أن نسبة ٣٠٪ من هؤلاء الناس يعتقد أن السبب الأساسي في تكوين الجماعات الإرهابية هي المشكلات الاقتصادية، و١٠٪ آخرين يرون أن السبب هو موقف الحكومة التركية من الأكراد و١٥٪ منهم يعتقدون أن السبب هو المشكلات الاجتماعية، وقسم آخر يرى أن السبب هو المشكلات السياسية، وتم عمل أبحاث مشابهة بخصوص هذا الموضوع وأغلب من تم استجوابهم يتفقون على هذه النقاط السابقة بغض النظر عن تفاوت النسب من بحث لآخر، وبعد هذا البحث يقول الباحث: إن بإمكانه القضاء على هذه المشكلة على سبيل المثال.

تكوين الأجندة البحثية لمراكز التفكير

د. خيري عمر

دكتور مساعد بمعهد دراسات الشرق الأوسط - جامعة سكاريا - إسطنبول

أتوجه بالشكر لمركز SETA ومجموعة التفكير الإستراتيجي على تنظيم المنتدى الفكري الثاني.

وسأتناول مداخلتي من منظور التضافر بين المجتمع والدولة لبناء النظام البحثي لكي ترتقي.

النقطة الأولى: ما المشكلة التي تواجهها المراكز البحثية أو بناء الأجندات السياسية؟

المشكلة التي لن نتطرق إليها، الفكر السياسي العربي أو الفكر الاجتماعي هو في تعريف العمل الذهني يعني هذه المسألة، لم تقدر كثيراً في عملية البحوث أو الكتابات البحثية على مستوى كثير من المراكز والبحوث، وحتى المراكز الجامعية التي تعتبر أقل إنتاجاً للمعرفة.

العمل الذهني أو العمل الفكري هو مدخل ضروري لتفسير كثير من المشكلات التي تتعلق بعملية البحث ومراكز البحوث أو مراكز التفكير، وسوف يتم تقييم هذه المشكلات إذا تم تعريف عملية التفكير أو العمل الذهني، يعني النموذج الرأسمالي الغربي أو الليبرالية الغربية عندما عرفت نظام العمل قالت: إن هناك عنصر الأرض والعمل وهناك العنصر المنظم والذي هو عنصر التفكير؛ وبالتالي استطاع هذا النموذج بناء نظرية أين يكون دور المفكر أو دور الباحث؟

يعني أن كثيراً من الأدبيات العربية تعتمد أن البحث العلمي أو العمل الأكاديمي هو باب من الفراغ، أو من باب الطرف الذي قد لا يحتاجه المجتمع، أو لا يحتاجه صانع

القرار، وأعتقد أن هذه هي المشكلة في هيكل البناء المعرفي للعمل البحثي بشكل عام. وإذا كانت هناك إشكالية حول التمويل، وأعتقد أن هناك كثيراً من الكلام قيل فيها، لكن النقطة الثانية هي أن تجارب المراكز البحثية على مستوى العالم العربي عندما عملت بعد فترة اتضح أن هناك فجوة كبيرة بين الأهداف التي وضعتها في بداية التأسيس والجهة المستفيدة في المرحلة اللاحقة؛ وبالتالي هذه الفجوة هي ناتجة عن عدة عوامل مهمة، أعتقد أن العامل الأول هو العامل الثقافي، العلاقة بين الجهة المستفيدة والباحث، وأعتقد بالأساس أن ذلك يستند إلى عامل ثقافي، ولا يستند إلى علاقات إدارية فقط تتعلق بفجوة السلطة، فعندما يصبح المسؤول إدارياً فإنه يتباعد مع الباحث، ويرى أنه أقل منه ولا يمكن أن يعتمد عليه بشكل كامل؛ وبالتالي هنا أثير النقاش حول أربع تجارب في التحول السياسي بعضها نجح وبعضها فشل، والتساؤل حول العوامل الكامنة وراء الفشل، يعني عندنا مثلاً تجربة تونس والمغرب وجاءت في وقت متزامن في عام ٢٠١١م، وأن هاتين التجربتين استطاعتا بناء نظام سياسي مستقر إلى حد كبير، لكن على مستوى التجارب الأخرى في ليبيا وفي مصر وفي اليمن وفي سوريا أن هذه النماذج لماذا توقفت؟ ولماذا انقطعت فرص التحول الديمقراطي رغم أن فترة نوفمبر ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١٣م كان هناك فرصة للتحول الديمقراطي، وأن كثيراً من المشكلات كانت ترتبط بعدم الوعي بمجريات التحول السياسي؟ وهذا الوضع أيضاً ينطبق على مصر في الفترة من عام ٢٠١١ حتى بدايات عام ٢٠١٣م كانت هناك فرصة لبناء الديمقراطية، لكن المشكلة أعتقد أنه لم يكن هناك دور للإنتاج المعرفي في هذه التجارب يساعدها، إذا كان متغير القيادة في تونس والمغرب ساعد بشكل كبير على تجاوز الأزمات، فإن عدم التراكم المعرفي ومتانة الجهات الاستشارية وإسنادها لجهات القرار كان يتحمل جزءاً كبيراً من النتائج التي ظهرت في هذه البلدان.

ما يرتبط بالمسار الثقافي أو بالمسألة الثقافية بين صانع القرار ومراكز التفكير هو السياق الاجتماعي، والسياق الاجتماعي هو البنية الأساسية التي تحدد كثيراً من مؤشرات التغيير في المجال السياسي أو في المجال العام، يعني الميراث الاجتماعي هنا

يولد ويبني علاقات مشوهة للسلطة الاجتماعية أو للعلاقة بين عملية التحضير لصنع واتخاذ القرار، هذه المشكلة أعتقد أنها ظلت موجودة في كثير من البلدان العربية؛ وبالتالي يطرح السؤال هنا: لماذا المراكز الجامعية لم تستطع عمل إنتاج معرفي بهذا الشكل الكبير ودائماً تصنيفات الجامعات العربية تكون خارج التصنيفات الدولية؟

وبالتالي المشكلة هنا عندما نظرنا للتجربة التركية لم ندرس ما الديناميكيات التي ساعدت على نجاح هذه التجربة، ولم ننقل تجربة مراكز البحوث التركية أو غيرها من التجارب حتى في نمط إدارة الحزب أو إدارة الدولة أو في نمط العلاقة بين القائد والتفكير، وهذه المسائل أعتقد أنها لم تأخذ حيزاً مهماً من النقاش؛ وبالتالي أعتقد أن بناء الأجندة البحثية يتوقف إلى حد كبير على تحديد ما الهدف من المؤسسات؛ يعني عندما تدرس في فترات التحول السياسي هنا تظهر الكثير من المتغيرات السياسية، وكثير من المتغيرات تتعلق بالمجتمع وتتعلق بالأحزاب السياسية وتتعلق ببناء الدولة؛ يعني إذا ما نظرنا نلاحظ أن المراكز التي تأسست بعد عام ٢٠١١م كانت كلها غير واضحة لسبب النشء أو لسبب التكوين أو ما الهدف الإستراتيجي الذي تسعى إليه، وهذا ينطبق على كثير من المراكز التي تأسست في تلك الفترة، والمشكلة الأخرى أن المراكز التي تأسست عام ٢٠١١م لم يكن هناك لها تحول كبير في التكيف مع المرحلة اللاحقة، يعني النظم الشمولية لم يكن لها كثير من المراكز في سوريا وليبيا وغيرها، لكن المراكز القائمة لم تستطع أن تتكيف مع المرحلة الجديدة، وإذا ما راجعنا كتابات مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية فلا يوجد اختلاف كبير بين مرحلة عام ٢٠١١م وما قبلها، ومن هنا أعتقد أن التحدي في بناء الأجندة هو إعادة صياغة المهمة، بمعنى أنه عندما تجد الكثير من المراكز تريد أن تبحث عن دولة بكاملها، لكن هناك مسائل فرعية وملفات فرعية كثيرة يمكن العمل من خلالها ولا تحتمل الكثير من البحوث، فمثلاً عندما كنت أدرس ليبيا وجدت أن هناك دورية خاصة بليبيا في جامعة في بريطانيا، وهناك دورية أخرى خاصة بليبيا في الولايات المتحدة، فيما أننا نحن العرب نستنكف أن ندرس دولة ما لاعتبار عدم إدراك الأهمية الإستراتيجية لها، أو عدم إدراك الدور الذي يمكن أن تؤديه، وعلى

سبيل المثال؛ عندما درستُ إثيوبيا وجدتُ أن معدلات البحث الخاصة بإثيوبيا ضعف مرة ونصف مرة الأبحاث المتعلقة بمصر، ووجدت أيضاً الأبحاث حول ليبيا تقارب مع الدراسات الخاصة بمصر؛ وبالتالي هنا عملية الإدراك في كيفية بناء الأجندة.

أعتقد أن المراكز ذاتها تحتاج إلى إعادة تعريف؛ ماذا تريد في المرحلة القادمة؟ يعني عندما حدث «الربيع العربي» لم تكن الدراسات المتعلقة بالمستقبليات على أولويات الأجندة البحثية؛ وبالتالي إن إعادة تنظيم الفكر وبناء النموذج المعرفي يعني أن كل التجارب استغرقت في مسألة الاقتراب من الديمقراطية، وكيف أن نطبقها ولكنها لم تصدر هناك ورقة واضحة في بناء النموذج المعرفي للنظم السياسية الغربية؟ وهل يمكن تطويرها وتطوير النظم السابقة أم بناء نظم جديدة أو الوقوع أو الاستمرارية على النظم وما يطرح من الأفكار والمدارس الغربية التي أعتقد أنها لا تتوافق في كثير من منطلقاتها الفكرية مع طبيعة النظم العربية سواء النظم التي يكون فيها دور واضح أو خصائص المجتمع تختلف عن الخصائص الأخرى؟ وبالتالي هذه الفجوة هي فجوة بناء مراكز التفكير، وأعتقد أنه إذا ما تم إعادة صياغة ما الأولويات التي تعمل عليها في المرحلة القادمة؛ يمكن أن تساعد في استشراف المستقبل وبناء علاقات متوازنة بين الدولة والمجتمع، وهذه مهمة ضرورية؛ وبالتالي التخلص من الأجندة الشاملة لمراكز البحوث سوف يساعد على الكثير، فمثلاً هناك مراكز تتخصص في الأنثروبولوجيا وغيرها تتخصص في الأحزاب السياسية في الحكم الجيد أو نظم الحكم أو العلاقات الدولية، لكن أن تتخصص المراكز كلها في دولة بكاملها أعتقد أن هذا عمل كبير أو عدم إدراك أن هناك ملفات ضخمة وتحتاج إلى جهد كبير وكوادر بحثية وإعداد كوادر تتصدى للمرحلة القادمة.

دور المفكرين في بناء مراكز البحث ودعم القرار

د. بيرول أكجون
رئيس مركز التفكير الإستراتيجي - أنقرة

أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس الجلسة ولمجموعة التفكير الإستراتيجي وللمضيفين لنا في مركز SETA، وفي الحقيقة أعطوا لنا فرصة النقاش بشأن موضوع مهم جداً، والآن أنا أود أن أبدأ بسؤال أساسي يتعلق بالمفكرين؛ حيث إن في الجلسة الأولى وهي جلستنا اليوم وكأننا بدأنا بمفهوم خاطئ، وكأن المفكرين ومؤسسات التفكير هي مؤسسات لإنتاج معلومات للحكومة، وهذا ليس صحيحاً، وليس صحيحاً على مستوى الممارسة في عالمنا الحاضر، فالمفكرون ربما منهم من يكون قريباً إلى السلطة، ولكن في نفس الوقت فيهم أيضاً من يكون معارضاً لها، وربما تكون هناك مجموعات ومؤسسات لها فكر معين وتحميه وخطط مستقبلية، ولهذا السبب ربما الدول التي نمثلها اليوم لم يكن لديها أفكارها التي تكون مختلفة إلى حد كبير وغير متطورة بهذه السهولة؛ ولأنه لم يتم توضيحها، فنحن نناقش مسألة العلاقة بين المستشار ومتخذي القرار، وهذا صحيح وليس خاطئاً، ولكن إذا نظرتم إلى الحقيقة فالمفكرين في العالم ليسوا مضطرين أن يكونوا طرفاً مسانداً في الحكومة، فمثلاً إذا نظرنا إلى أمريكا اليوم سنجد أن هناك الكثير من المؤسسات الفكرية التي لها آراء وأيديولوجيات مختلفة ومصادرهم التمويلية مختلفة وكذلك الأيديولوجيات التي يتبنوها مختلفة وكذلك أيضاً سياستهم البدلية التي يقترحونها مختلفة، وربما إذا نظرنا من وجهة النظر هذا سنرى الصورة كاملة وبشكل أوضح، ويجب علينا أن ننظر من منظور مختلف إلى هذا الأمر، وربما في عالمنا الإسلامي وباعتبار العادات التي نمثلها، فأغلبنا دائماً لم يكن بجانب السلطة وعارضنا وانتقدنا وقدمنا البديل، ولذلك ربما لكم أفكار مختلفة وتتبنونها وهذا هو ما أردت لف

النظر إليه في البداية؛ وهو أن مؤسسات التفكير هي مؤسسات لإنتاج المعلومات، وهذا الفهم والتعريف خاطئ، ونحن لا نستطيع أن نتغاضى عن الاختلافات بيننا، وكلامنا هذا يحدث في واقع الحياة العملية، وأنا سأقدم الكثير من الأمثلة المشابهة على هذا داخل النظام السياسي الأمريكي على سبيل المثال قبل مجيء جورج دابليو بوش إلى الحكم، فلقد قامت مؤسسات التفكير هذه بعمل دراسات في وقت حرج، وهناك ما يسمى بمفكري القرن الأمريكي الحديث، وبإمكانكم تصفح هذا الأمر من خلال شبكة المعلومات، فعندما جاء بوش إلى الحكم في عام ألفين نعرف أنه أخذ ما طبقه في سياسته الخارجية من تلك الأعمال والدراسات التي تمت قبل مجيئه، وبعد ذلك في عهد بوش كان الديمقراطيون المعارضون وهم يتم تمثيلهم اليوم من خلال حكم أوباما والذي يعتمد في أفكاره ومبادئه في علاقاته السياسية الخارجية على دراسات تم إعدادها في معهد بروكينجز في أمريكا، وهو يتبناها الآن في حكمه، وعلى نفس المنوال نجد النظام السياسي الألماني، فنجد أن لكل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي والمحافظين مؤسساتهم الفكرية والتي دائماً تنتج الفكر والسياسات البديلة ويطورونها أو على الوجه المناقض يتبنون أيدولوجيات مخالفة ومعارضة للنظام؛ ولذلك فالمفكرون دائماً ليس بالضرورة أن يكونوا مقربين إلى السلطة أو يتبنون أفكاراً مؤيدة لها، وعلى العكس فربما يكون لهم أفكارهم وأيديولوجياتهم المخالفة.

وربما في الدول المستبدة التي يضيق فيها مجال الديمقراطية تستطيع مؤسسات التفكير بخصوص هذا الشأن أن تنتج مجالات نقاش بديلة تكون إضافة إلى الديمقراطية، وهذا أيضاً أمر مهم من حيث التنبؤ والتخطيط للمستقبل، وعندما ننظر بشكل إلى الجانب الآخر سنجد في الحقيقة أنه عندما ظهرت مؤسسات التفكير أدت دوراً مهماً في إنتاج المفاهيم المختلفة في المجتمع؛ حيث إن أول المفكرين الذين ظهروا في النظام الأمريكي هم مؤسسات يتم مساندتها من قبل الأوقاف الخيرية، وهم ليسوا مستقلين، وبالتأكيد لديهم أيديولوجيات خاصة بهم، وعندما ننظر من هذا الجانب كما قال السيد حن منذ قليل بالنسبة لي إن المفكرين بالمعنى الأيديولوجي كمؤسسات مختلفة عن

الجامعات بالتأكيد لديهم إشكاليات تتعلق بالأخلاقيات فيما يتعلق بصحة المعلومات التي يقومون بإنتاجها، ولكن المعلومات السياسية التي يتم إنتاجها فيما يتعلق بالسياسة والعالم والأيديولوجيات ليس من الصحيح أن نقول: إنها مستقلة، وبهذا الاتجاه هم مضطرون للانفصال أكثر عن الجامعات، أو بالفعل ينفصلون، والجامعات لديها مؤسسات تحمل هدف الوصول إلى معلومة شاملة وحقيقة شاملة من خلال منهجيات مشتركة، وهذا يجعلها مقبولة أكثر، ولكن مؤسسات التفكير لا يمكن أن ينتجوا معلومات مطلقة، وفي نفس الوقت هذا يمكن أن يكون موجوداً في المواقف السياسية، إذا لم يكن لديكم هدف واضح من الناحية الأيديولوجية المكان الذي تقفون فيه ليس واضحاً، فلن يكون هذا شيئاً مفيداً، ولن تقدموا إضافة إلى السلطة، فقط سيكون عملكم شرح ما تقوم به السلطة، وهذا ليس تحليلاً صحيحاً، فنحن كأكاديميين نظهر على شاشات التلفاز في أوقات مختلفة، ونتحدث ونقوم بمشاركة معلوماتنا، ولكن لا أحد يستطيع أن يقول لنا: أنتم يجب أن تكونوا واضحين في حديثكم بنسبة مائة في المائة، لا يحدث ولا يوجد شيء مثل هذا، وفي الحقيقة إذا كنتم واضحين وشفافين مائة بالمائة فستبقون في الجامعات، واعرف أن في العلوم الاجتماعية لا يوجد علم اجتماعي مستقل عن الأيديولوجية، ولكن عندما نتجه نحو مجال المفكرين سيتضح أن طبيعة عملهم تكون هكذا، ووظيفتنا هنا كمؤسسات للتفكير هي أن نكون في وضع ما بين الجامعات والإعلام، وهذا هو التعريف الكلاسيكي وعملها هو يجب ألا تكون بعيدة عن الواقع بل تحاول الاستفادة منه وما يدور به، وأن تكون على علم ومعرفة بالتطور المعاكس والمعرفة النظرية، وألا تكون بقدر الإعلام؛ حيث إن من يمثل مؤسسات الإعلام عندما يذهب إلى حدث ما يقوم بالإخبار عن الحدث من خلال إعطاء بيانات عن ماذا ومتى وكيف حدث، ولا يمكن أن يعلق، ومن المستحيل انتظار التعليق على الحدث منه كإعلامي، ولكن عندما يكون هناك حدث كبير ومهم ينبغي أن يتم التعليق عليه وتقيمه من قبل أشخاص ذوي معرفة أكثر وخبرة أكثر وفقاً للرأي العام، وبينما يتم تأدية هذا الدور لا يمكن أن تشرحوا الوضع وتقيموه كما تفعلون في الجامعة أثناء شرح الدروس، والآن أصبح لوسائل الإعلام دورها، ويريدون

أن يقدموا شيئاً إضافياً إلى الشعوب، ولذلك من خلال التواصل معكم كمفكرين، ولكن إذا كان بإمكان مراسل أو صحفي القيام بهذا العمل، فلن تكون هناك حاجة إلى ممثلين مؤسسات التفكير والمفكرين في وسائل الإعلام، والآن لا يستطيع السياسيون الدخول إلى المرحلة والتحدث فوراً؛ لأنه لا يستطيع أن يقيم ويعلق كيفما أراد، وكما تعرفون حدث في أنقرة اثنان من التفجيرات الإرهابية خلال الشهور الماضية في ميدان قيزل أي، وفقد العشرات حياتهم، وتعرفون أن التصريح الذي صدر عن الحكومة صدر بعد أربع ساعات على الأقل، وهذا طبيعي؛ لأنهم سيجتمعون أولاً ثم يقدمون المعلومات الصحيحة، وهذا أمر طبيعي، ولكن على العكس الإعلام لا يمكن أن ينتظر أربع ساعات، وفي هذه الأثناء تقوم وسائل الإعلام بتهدئة الرأي العام من خلال تقديم معلومات؛ مثل: لماذا حدث؟ ومن من الممكن أن يكون قد قام بهذا العمل؟ لأنهم في حاجة إلى تعليقات عن الحدث، وهي ضرورة عملية، يعني أن المفكرين مسؤولون مسؤولية أخلاقية عن تقديم معلومات سليمة، يعني ليسوا مضطرين إلى الانتظار لتقديم معلومة موضوعية وسليمة مائة بالمائة كما تفعل المؤسسات الحكومية والجامعات، ولكي يتم القيام بهذه الوظيفة بشكل صحيح أصبح المفكرون معروفين في وقت قصير جداً، وأصبح من أهم الأعمال هو إعلام الرأي العام، وعندما ننظر إلى ذلك الأمر لنرى أي الأعمال التي يقومون بها لن تكون فقط متابعة الأحداث اليومية وتقييمها، فهناك نقص في ذلك الأمر، ولكن عليهم أيضاً أن يقوموا بعمل دراسات ما وراء الأحداث كما نفعل الآن في هذه الجلسة ويقدمون العون فيما يتعلق بالتخطيط إلى مستقبلنا وتطوير السياسات والنظريات البناءة، وهذه تعد وظيفة أساسية، وعلى هذا النحو يمكن أن نرتب مهام مؤسسات التفكير.

د. ناصر المانع (سرد تلخيصي)

توجه السيد ناصر المانع بالشكر إلى جميع السادة المتحدثين دكتور عبدالحليم زيدان، ودكتور خيري عمر، ودكتور حسن بصري، والدكتور بيرول أكجون، وذكروا ملاحظات قيمة، واتفقوا جميعاً على أهمية الوصول إلى المعلومات، وأن غياب المعلومة سيكون تفكيراً وتخطيطاً غير واقعي، كما اتفقوا على أهمية مراعاة المراحل ومجالات العمل، والرؤية تحتاج إلى تطلعات وجهود استشرافية موصوفة بالتطلعات، بالإضافة إلى أن التخطيط يحتاج إلى آليات، والتنفيذ يحتاج إلى إدارة عملية التنفيذ، وذكروا أيضاً أهمية تنوع مراكز الدراسات من حيث الأفكار المطروحة، وذكر أيضاً الدكتور خيري عمر أهمية أن يكون لمراكز الدراسات أولويات في المرحلة، ولا تكون مفتوحة لكل احتياجات المرحلة، كما ذكروا أيضاً أنه ليس بالضرورة أن تكون مراكز الدراسات لصنع القرار، بل يمكن أن تمارس مراكز الدراسات دوراً مهماً في صناعة ثقافة القرار وليس في اتخاذ القرار، وأيضاً ممكن لهذه المراكز أن تؤدي دوراً معاكساً في نقل رؤى المجتمع إلى الحكومة وإلى صانعي القرار من خلال استقصاء آراء المجتمع، وتحدثوا أيضاً عن أهمية التكامل بين دور الجامعات ومراكز الدراسات، وذكر الدكتور بصري أن مراكز الدراسات بعضها يحاول سد الفجوة التي تركتها الجامعات، وأضاف دكتور بيرول أن مراكز الدراسات هي ما بين وسائل الإعلام والجامعات، وهي لا تتعامل مع الحدث والمعلومة بمعاملة الإعلامي، وأيضاً لا تستغرق كما تفعل الجامعات، وإنما هي وسط ما بين الطرفين، وهناك تحديات كبيرة لمراكز الدراسات، وسابقاً من عهود من الزمن كانت فترات الأحداث فيها بطيئة ومدخلات عملية التخطيط قليلة، ولكن اليوم المدخلات معقدة وكثيرة والأحداث سريعة والعالم في إعادة تشكل؛ مما يتطلب من مراكز الدراسات أن تكون عندها الديناميكية المطلوبة؛ لأن مدخلات عملية التفكير والتخطيط متغيرة وبشكل سريع، وفي النهاية ختم السيد ناصر الجلسة بالدعاء وتمنى التوفيق للجميع.

المناقشات والمداخلات:

مداخلة د. وسام القبيسي:

بشأن موضوع الحديث فيما بعد النظرية ووفقاً لرؤيته، فهو يعتقد أن هناك مشكلة في هذا الجانب تتعلق بالمعلومات التي ترشح عن الحكومات لمراكز البحوث، يعني لو ذهبنا إلى الدول الغربية نجد أن المعلومات مفتوحة، وهناك شفافية كبيرة، بينما في دولنا المعلومات قليلة جداً وشحيحة، ولا تساعد مراكز البحوث، وبالتالي كيف يستطيعون الانتقال إلى ما بعد النظرية مع عدم وجود المعلومات الكافية التي يحتاجونها.

مداخلة دكتور عبدالقادر عبدالهادي

ظاهرة إعلامية أكثر من ممارسة وظيفتها كإنتاج المعلومات وعمل الاستشارات وإنتاج الرؤى المتعددة، وذلك من خلال أمثلة، والملاحظ أن مراكز الدراسات لديها جانب إعلامي، وفي بعض الأحيان نظراً إلى تحيز أيديولوجي تقع في مأزق التوظيف الإعلامي لبعض المعلومات، ونظراً لارتباط مراكز البحث وأصحاب القرار وخصوصاً مراكز البحث الحكومية وحتى في بعض الأحيان تكون مراكز مستقلة نوعاً ما، ولكن لاعتبارات متعلقة بتأسيسها واعتبارات مالية تقع فيما يسمى بالتحيز في إنتاج المعلومات؛ يعني أن هذه المراكز لا تنتج المعلومات فقط، بل تجمع المعلومات، وهناك فرق كبير بين إنتاج المعلومة وجمع المعلومة، وهناك ما يسمى بمرض تفكير الجماعة؛ حيث إن مراكز البحث تتحول إلى مروج إلى سياسة معينة وتعرض بضاعة ما يجب على صاحب القرار أن يسمعه؛ ولذلك الموقف كما هو وكمثال هناك موضوع الانتخابات؛ فنجد مراكز بحث معينة أن المرشح الفلاني هو الأكثر حظاً، ومعلومات متناقضة يقدمها مركز بحثي آخر، وكمثال آخر موضوع تقييم السياسات.

أما بشأن ما توصل إليه الحضور وهو أن هناك معضلتين أساسيتين وهما غياب

الثقة من صناع القرار وغياب الوعي المجتمعي لأهمية البحث ومراكز الدراسات، فغياب الثقة يعالج بالمعلومة الصحيحة والمعلومة الصحيحة لها مدخلات كثيرة، ومن ضمن هذه المدخلات والتي يجب التركيز عليها شركات الاستطلاعات الميدانية والتي يجب على كل مركز أبحاث يريد أن يقدم معلومة صحيحة أن تكون لديه شركات أو شركة مسح ميداني كامل؛ ولذلك أنا أوصي مجموعة التفكير الإستراتيجي ومركز SETA كونها مجموعة التفكير الإستراتيجي هي مجموعة مراكز أبحاث لو أسسوا شركة استطلاع وكل هذه المراكز يلجؤون إلى مراكز الاستطلاع لرصدهم لمعلومات ميدانية حول أي ملف، أما عن غياب الوعي المجتمعي، ونحن لا نقصد بهذا الكلام الشعب كاملاً، بل نحن نقصد الشريحة المتعلمة من هذه الشعوب، وبالتحديد طلاب رسائل الماجستير والدكتوراه والبكالوريوس؛ أي التعليم العالي، وأن يكون مركز الأبحاث هو المكان الذي يلجأ إليه الطلاب أثناء إعدادهم لرسائلهم سواء في الماجستير أو الدكتوراه، ويوفد الطلاب إلى مراكز الأبحاث وتستقبلهم، وأن يكون هناك اتفاق بين مركز أبحاث وأكاديمية معينة أو كلية معينة، فمثلاً مركز SETA يستقبل طلاب العلوم السياسية من جامعة إسطنبول؛ وبالتالي يشرف على هذا الموضوع وفي النهاية هناك تقرير لإحدى الجامعات عام ٢٠١٤م لم يجد غير جامعة واحدة في «إسرائيل» وهي جامعة المستنصرية التي فيها مركز الأبحاث يمول الطلاب بالمعرفة والمعلومات.

مداخلة وسؤال السيد مصطفى دقاق من مركز المغاربي للدراسات:

بشأن المعلومات وطريقة اكتسابها، ولكن اكتساب المعلومات من الحكومات مع الحفاظ على الاستقلالية، هذا سيكون أمراً صعباً جداً، فما الأساليب؟ يعنى هناك معلومات أمن قومي، فإما أن تكون من ضمن الحكومة، وأن تكون مستشاراً لها؛ وهذا سيؤدي إلى أنك لست مستقلاً، وإما أن الحكومة لا تثق بك، ومن هنا يحدث الخلل في منظومة المعلومات التي ستصل إليك، فما الأساليب للوصول إلى المعلومة؟ وما شكل الشراكة أيضاً الذي سيكون بين السلطة ومراكز البحث؟

تعقيبات المحاضرين:

الدكتور خيري عمر:

لاحظ جدلاً كثيراً حول مسألة المعلومات، ولكن في تقديره أنها مسألة ثانوية إذا ما تم استخدام مناهج البحث وأدوات التحليل بشكل جيد، يعني هناك مثلاً بالإضافة إلى المناهج هناك أدوات تحليل النص وتحليل للمصادر بحيث تكون هناك قراءة جيدة للمصادر والمراجع المتاحة، وذكر أنه شخصياً أجرى الكثير من البحوث حتى إن رسالة الدكتوراه كانت عن إثيوبيا ولم يقم بزيارة إثيوبيا، ولكن مازالت نتائجها حتى الآن هي التي توصل إليها في الدراسة، وهناك الكثير من الأعمال التي قام بها قبل سنوات ماضية سبقت توقعاتها، فبالتالي المسألة هنا تحتاج إلى عملية ضبط المدخلات، وكيف نتعامل مع المواد المنشورة سواء كانت وثائق أو مصادر ثانوية أو غيرها من المصادر، وإذا وقفنا على حدود المعلومات وأنها قيد على التحليل سوف يكون هذا ظاهرة غير صحية.

ناصر المانع:

آمل ألا نرى مراكز دراسات حكومية فقط، وأن نرى مراكز دراسات للتنظير وللتخطيط والقيادة والترويج وللتعبير عن المجتمع، ولذلك ليس من مصلحة أي دولة أن تقتصر فيها مراكز الدراسات التابعة للحكومة فقط؛ لأن القرارات الكبيرة يجب أن تمر بمرحلة تدافع على جميع المستويات، التدافع في الرؤى والتدافع في إدارة الدولة وفى المجالات المختلفة هو الذي يصنع قرارات ناضجة ورصينة، وهذا التدافع يحتاج بيئة حريات يكفلها القانون وثقافة المجتمع تدافع عليها، ونأمل أن تكون هذه الظروف والتحديات تنتقل للمجتمع حتى تنعكس في أداء المجتمع، ونهاية الحديث توجه بالشكر للحضور وللمنظمين.

البيان الختامي
والتوصيات
والمشاركون

اختتمت مجموعة التفكير الإستراتيجي أعمال المنتدى الفكري الثاني السبت ١٤ مايو ٢٠١٦م بمدينة إسطنبول بتركيا تحت عنوان «مستقبل المنطقة بمنظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الإستراتيجي»، وذلك بالتعاون مع مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا) التركية.

شارك بالمنتدى العديد من الوزراء والمستشارين والسياسيين وصناع القرار والمسؤولين العرب والأتراك، بالإضافة إلى رؤساء مراكز البحوث والدراسات ومراكز التفكير الإستراتيجي بالمنطقة، وكذلك العديد من الباحثين والأكاديمين وممثلي الأحزاب والقنصليات ومؤسسات المجتمع المدني.

تناول المشاركون بالمنتدى على مدار ثلاث جلسات العديد من القضايا التي تهم مراكز التفكير والبحث بالمنطقة؛ حيث ناقش المشاركون بالجلسة الأولى تحديات العلاقة بين مراكز البحث والتفكير من جانب والساسة وصناع القرار من جانب آخر، وكيفية التغلب على تحديات العلاقة بين الطرفين للوصول إلى مستوى من التعاون يصب في مصلحة متخذي القرار، وفي الجلسة الثانية تم التعرض لبناء الإمكانات والدور الوظيفي لمراكز التفكير (رؤى وتحديات)؛ وذلك من أجل تطوير وتنمية أداء مراكز التفكير والبحث بالمنطقة.

كما تناول المشاركون بالجلسة الثالثة أثر اتفاقية «سايكس بيكو» (حيث الذكرى المئوية الأولى) على مستقبل وأمن المنطقة في ظل المتغيرات والمستجدات الراهنة، ومحاولة قراءة واستشراف المستقبل في ظل استمرار الاتفاقية أو ظهور تحالفات ومكونات واتفاقيات جديده بالمنطقة.

وقد خلص المشاركون بالمنتدى إلى العديد من التوصيات المهمة:

- أن تكون للمراكز البحثية أجندة بأولويات تناسب مرحلة التحول الراهنة.
- أن تكون خطة عمل المراكز محكمة علمياً من جهات ذات صفة ومتخصصة.

– أن تعمل المراكز على تكوين ثقافة اجتماعية تساعد على عدم تركز السلطة بيد عدد من الأشخاص .

– إيجاد البيئة المناسبة لتكون عملية صنع القرار عملية مشتركة بين متخذي القرار والمستشارين الرسميين من جانب ومراكز البحث والتفكير من جانب آخر .

– الاهتمام بالعمل في مراكز البحث والتفكير وفق نظرية علمية مستقلة للوصول إلى نتائج صحيحة وواقعية بعيداً عن تأثير الدوائر الرسمية والحكومية.

– ألا تعتمد المراكز كلياً في تكوين رؤية لمتخذي القرار السياسي على النظريات المعرفية أو التقارير المكتبية فقط، وعليها الاعتماد على الزيارات والتفاعلات الميدانية.

– إيجاد الفرص المناسبة لتدعيم الثقة والاطمئنان بين مراكز الأبحاث والدراسات من جانب والساسة وصناع القرار من جانب آخر .

– محاولة إحداث حالة من التكامل بين دور الجامعات ومراكز التفكير في مجال البحث والتفكير الإستراتيجي.

– إيجاد منظمات احترافية تساهم في التكامل ما بين النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

– تأمين مراكز التفكير وصناع القرار من تأثير لوبي المصالح والشركات الداعمة.

– تبني مشروع زمالة القيادة في برامج مراكز البحث والتفكير من أجل بناء ورفع كفاءة القادة والوزراء وكافة المسؤولين بالمؤسسات الرسمية والحكومية في شتى الأقطار.

– ضرورة إنشاء وتأسيس معهد أو أكاديمية للتفكير الإستراتيجي تساهم في إنتاج متخصصين في مجال التفكير الإستراتيجي ومحاولة استشراف المستقبل من خلال رؤية جديدة للمنطقة.

– السعي في تكوين مراكز متخصصة في عمليات استطلاع الرأي ورفع الواقع، بالإضافة إلى مراكز المعلومات واتخاذ القرار بالمنطقة.

– تشجيع منظمة التعاون الإسلامي على تأسيس مراكز للبحث والتفكير تعمل على سد الفراغ في المجالات المسكوت عنها في مجال البحث بالمنطقة.

- أزمة البحوث هي أزمة من أزمات التعليم؛ وبالتالي لا بد من الاهتمام بالتعليم الجامعي بالدرجة الأولى، وتعزيز مفهوم البحوث والتفكير الإستراتيجي.

- العمل على إيجاد دراسات إستراتيجية متفاهم عليها لمواجهة الإرهاب في المنطقة.

- الاهتمام بدراسات تطوير أدوات الاقتصاد الإسلامي في ظل التحولات المحلية والإقليمية والدولية الراهنة.

- دراسة إمكانية أن يكون هناك مشروع مشترك لرسم رؤيه للتعامل مع حالة التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة في ظل التحالفات والمكونات الجديدة بالمنطقة.

مع خالص الشكر والتقدير.

الشخصيات المشاركة

- أ. محمد سالم الراشد (رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي ورئيس تحرير مجلة المجتمع)
- د. عمر فاروق قرقماز (المستشار الأول لرئاسة الوزراء التركية)
- د. ياسين أقطاي (نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي)
- أ. جمال أحمد الشهاب (وزير سابق بوزارة العدل ووزارة الشئون الاجتماعية والعدل) دولة الكويت
- د. سعد الدين العثماني (وزير خارجية المغرب الأسبق)
- د. شرف مالكوج (كبير مستشاري مؤسسة الرئاسة التركية)
- أ. رضا السعيدي (وزير المالية التونسي الأسبق)
- د. فهد الحارثي (رئيس مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام)
- د. محمد حسين أبو صالح (مستشار الرئيس السوداني ورئيس مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية – جامعة ام درمان بالسودان)
- د. برهان الدين ضوران (مدير مركز (SETA) - إسطنبول
- د. أشرف الشوبري (المدير التنفيذي لمجموعة التفكير الإستراتيجي
- د. عبدالحليم زيدان (رئيس معهد برامج التنمية الحضارية GDP)
- أ. ناصر المانع (رئيس اكاديمية آكام للتطوير)
- أ. عاتق جار الله (كاتب ومحلل سياسي)W
- أ. وسام الكبيسي (كاتب ومحلل سياسي ومستشار مؤسسة أبعاد البحثية)
- د. ونيس المبروك (عضو المكتب التنفيذي بالاتحاد العالمي للعلماء المسلمين)
- م. محمد صادق (مدير المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية)
- أ. فيصل كورت (باحث في مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (SETA) تركيا)
- د. خيري عمر (دكتور مساعد بمعهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة سكاريا)
- د. أحمد رمضان (رئيس مركز لندن لإستراتيجيات الإعلام)
- د. عبدالرحمن التمامي (المدير التنفيذي لمركز نظم للدراسات)
- د. أحمد أوصال (أستاذ في قسم العلاقات الدولية جامعة إسطنبول)

- أ. محمد إلهامي (باحث في التاريخ والحضارة الإسلامية)
- د. فخر الدين التون (رئيس مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية SETA / إسطنبول)
- أ. فهد البذال الرشيدي (رئيس مركز الركن للاستشارات الإدارية)
- د. بيرول اكجون (رئيس مركز التفكير الاستراتيجي (SDE) تركيا
- د. محي الدين أتامان (نائب الرئيس العام لمركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية SETA)
- أ. عبد الحافظ الصاوي (خبير اقتصادي)
- أ. محمد الفقي (مدير منتدى جسور للعلاقات الدولية)
- أ. عبد الستار رجب (عضو مكتب الدراسات والتخطيط الاستراتيجي حركة النهضة التونسية)
- أ. عبد الله اسماعيل آدم (رئيس مركز القرن الأفريقي)
- د. عبد الصمد بقال أوغلو (رئيس جمعية التفكير الاستراتيجي)
- أ.عصام الرجواني (مدير المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة)
- أ.عامر معاذ فارس (المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية)
- د. عمر باسودان (مدير مركز نظم للدراسات)
- أ. وائل سعد (باحث في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)
- أ.عبد الرحمن جاد (منتدى جسور للعلاقات الدولية)
- د. أمل خليفة (ناشط سياسي)
- د. أحمد قاعود (مركز رؤية للتنمية السياسية)
- أ.زهراء كرمان (موقع تركيا بوست)
- أ.خالد عقلان (شبكة الباحثين الشباب)
- أ. زهير عطوف (المركز المغاربي للدراسات)
- د.عدنان العديني (باحث واكاديمي عراقي)
- أ.سعد القحطان (باحث سياسي)
- أ. أسماء شكر (صحفية وباحثة سياسية)
- أ.محمد بلال (المركز السوري للإحصاء والبحوث)
- د. علي الوافي (المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)
- د. رعد الكيلاني (استاذ بجامعة بغداد كلية العلوم السياسية)
- أ.مصطفى الدقاق (المركز المغاربي للدراسات)
- أ. ساشا العلو (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية)

- أ.عمر أبو عرقوب (مركز رؤية للتنمية السياسية)
- أ.أحمد الملاح (صحفي وباحث سياسي)
- أ.محمد اللطيفي (صحفي و باحث)
- أ.محمد الأحمدي (صحفي وناشط حقوقي)
- أ. فؤاد زعتري (جمعية الاتحاد الاسلامي)
- أ.محمد عفان (منتدى الشرق / اسطنبول - تركيا)
- أ.بو عروة بكير (جامعة غرباء / تركيا)
- أ.جار الله عبد الله صالح (باحث سياسي)
- أ. حسن بصري (باحث في مركز (SETA) - أنقرة
- أ. إسماعيل شاغلار (باحث في مركز (SETA) - أنقرة